



.Distr: GENERAL

E/ECA/COE/31/20
8 March 2012

ARABIC



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاجتماع الحادي والثلاثون للجنة الخبراء

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أديس أبابا، إثيوبيا
٢٢ - ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٢

مشروع الإطار الاستراتيجي : الخطة البرنامجية
المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا
لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

المحتويات

١	التوجه العام
٣	البرنامج الفرعي ١ : تحليل سياسات الاقتصاد الكلي ، والتمويل والتنمية الاقتصادية
٥	البرنامج الفرعي ٢ : الأمن الغذائي والتنمية المستدامة
٧	البرنامج الفرعي ٣ : الحوكمة والإدارة العامة
٩	البرنامج الفرعي ٤ : تسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
١٢	البرنامج الفرعي ٥ : التكامل الإقليمي والهياكل الأساسية والتجارة
١٤	البرنامج الفرعي ٦ : المسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية
١٧	البرنامج الفرعي ٧ : الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية
٢٩	البرنامج الفرعي ٨ : تخطيط التنمية وإدارتها
٣٢	البرنامج الفرعي ٩ : الإحصاء
٣٤	البرنامج الفرعي ١٠ : التنمية الاجتماعية
٣٧	الولايات التشريعية

موجز

تعرض أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على اللجنة الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والمتعلق بالبرنامج: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا . ويتألف الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين من شقين: الخطة الإطارية، وهي الخطة التي تُعد مركزياً وتتناول أهداف الأمم المتحدة على المدى البعيد، والخطة البرنامجية لفترة السنتين، وهي الخطة التي تحدد الهدف العام لكل برنامج والأطر المنطقية للبرامج الفرعية التي يتكون منها.

وتقدّم هذه الوثيقة الخطة البرنامجية للجنة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، بما في ذلك الأهداف، والإنجازات المتوقعة والاستراتيجيات الخاصة بكل برنامج من البرامج الفرعية العشرة التي تشكل برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وبما أن هذه هي الخطوة الأولى لتقديم مقترحات الميزانية لفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، فإن السرد البرنامجي للميزانية البرنامجية المقبلة سيكون مطابقاً لهذه الخطة البرنامجية لفترة السنتين.

وقد صيغت الخطة البرنامجية للجنة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، بحيث تستجيب للأولويات الإنمائية بالنسبة للدول الأعضاء والتحديات التي تواجهها. وفي هذا الصدد، فإن الهدف العام للبرنامج هو مساعدة البلدان الأفريقية على صوغ وتنفيذ السياسات والبرامج التي ستؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية اجتماعية مستدامة، مع التركيز بشكل خاص على الحد من الفقر، على النحو المتوخى في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) وفي الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

وتُدعى اللجنة/ مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، من خلال لجنة خبرائها، إلى استعراض الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ التي تتناول البرامج الفرعية العشرة، على النحو التالي: تحليل الاقتصاد الكلي والتمويل والتنمية الاقتصادية؛ والأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛ والحوكمة والإدارة العامة؛ وتسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ والتجارة والتعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي؛ والمسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية؛ والأنشطة دون الإقليمية للتنمية؛ وتخطيط التنمية وإدارتها؛ والإحصاءات؛ والتنمية الاجتماعية. وسوف تقدم الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، والمنقحة على النحو الملائم، إلى لجنة البرنامج والتنسيق خلال دورتها الثانية والخمسين. وستُرفع توصياتها بعد ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين عندما تنظر في الإطار الاستراتيجي الذي يقترحه الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

التوجه العام

١- يكمن الهدف العام للبرنامج في مساعدة البلدان الأفريقية على صوغ وتنفيذ السياسات والبرامج التي ستؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية اجتماعية مستدامة، مع التركيز بشكل خاص على الحد من الفقر، على النحو المتوخى في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) وفي الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

٢- وتُستمد ولاية البرنامج من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٦٧١ ألف (الدورة الخامسة والعشرون) الذي أنشئت بمقتضاه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد تبلورت هذه الولاية بمزيد من التفصيل في عدد من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي قرارات اللجنة ٧١٨ (د-٢٦) و ٧٢٦ (د-٢٧) و ٧٧٩ (د-٢٩) و ٨٠٩ (د-٣١) و ٨٤٤ (د-٣٤). وقد انبثقت ولايات أخرى من الاتحاد الأفريقي ومن نتائج ومقررات المؤتمرات العالمية الرئيسية ومؤتمرات القمة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة ٢٠١٢ (ريو + ٢٠).

٣- وأحرزت أفريقيا تقدماً ملحوظاً في تنفيذ خطة أعمالها الاقتصادية. فقد نمت اقتصادات معظم البلدان الأفريقية باطراد، خلال السبع سنوات التي سبقت حلول الأزمة المالية والاقتصادية، بمعدل وسطي قدره ٥ في المائة سنوياً، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى إتباع أساليب الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي. ومع ذلك، فإن معدلات الفقر لا تزال مرتفعة وعلى نطاق واسع. ولا تزال أفريقيا بمعدلات النمو الحالية، المنطقة الوحيدة في العالم البعيدة عن مسار تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقوّضت التداعيات الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من فرص أفريقيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل. واشتدت وطأة هذه الحالة بفعل التأثير المحتمل لأزمة ديون منطقة التي حدثت مؤخراً على آفاق انتعاش الاقتصادات الأفريقية. وجاء تغير المناخ ليضيف بعداً جديداً وليجعل معالجة التحديات الإنمائية أمراً ملحاً، ولاسيما الحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، تحتاج العديد من التحديات ذات الصلة إلى معالجتها على المدى المتوسط، بما في ذلك التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتسريع وتيرة التكامل الإقليمي؛ وتعزيز التجارة، بما في ذلك التجارة فيما بين البلدان الأفريقية؛ وتعزيز الإدارة الاقتصادية، بما يشمل صياغة السياسات السليمة في مجال الاقتصاد الكلي وتنفيذها؛ وتعزيز أنظمة الحكم، لتشمل تحسين القدرات البشرية والمؤسسية.

٤- وبغية التصدي لهذه التحديات وغيرها من التحديات الإنمائية الناشئة، ينبغي على البلدان الإفريقية صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج ملائمة لتحقيق النمو والتنمية المستدامين. وتمشيا مع ولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، فإنها ستستجيب لهذه التحديات من خلال رفع مستوى الدعم الذي تقدمه للدول الأعضاء في مجال تحسين قدرتها على صياغة وتنفيذ السياسات الإنمائية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم اللجنة للدول الأعضاء دعماً أقوى وأكثر اتساقاً لترقية التعاون فيما بين بلدان الجنوب لكي يكمل الآليات القائمة للتعاون فيما بين الشمال والجنوب.

٥- وستستمر الإستراتيجية العامة التي تتبعها اللجنة لتحقيق أهداف البرنامج تتمحور حول محورين رئيسيين هما: (أ) تعزيز التكامل الإقليمي لدعم رؤية الاتحاد الأفريقي وأوليوياته؛ و(ب) تلبية الاحتياجات الخاصة بأفريقيا والتصدي للتحديات العالمية الناشئة التي تجابهها. ويجري القيام بالعمل ضمن هذين المحورين من خلال عشرة برامج فرعية مترابطة ومتكاملة، تعكس بصورة عامة أولويات تنمية المنطقة وهي: تحليل الاقتصاد الكلي؛ والتمويل والتنمية

الاقتصادية؛ والأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛ والحوكمة والإدارة العامة؛ وتسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ والتكامل الإقليمي والهيكل الأساسية والتجارة؛ والمسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية؛ والأنشطة دون الإقليمية للتنمية؛ وتخطيط التنمية وإدارتها؛ والإحصاءات؛ والتنمية الاجتماعية.

٦- وفي إطار كل برنامج فرعي، سيمنح اهتمام خاص لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وكذلك لتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية النامية في أفريقيا، فضلاً عن البلدان الخارجة من النزاعات والدول الهشة. كما سيكون التركيز على دعم الدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك تمثيلاً مع الالتزامات الواردة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة ٢٠١٢ (ريو + ٢٠)، وتصميم استراتيجيات للحد من الفقر بعد استكمال الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ وخلق فرص العمالة، وتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك تعزيز فرص الحصول على الطاقة للجميع، والدعوة لتنمية الشباب بما يتماشى مع رؤية الأمين العام للأمم المتحدة، التي أوجزها في كلمته أمام الدورة السادسة والستين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٧- وعلاوة على ذلك، ستواصل اللجنة دعم تحقيق نواتج ونتائج شاملة في جميع مجالات برنامج عملها، وخاصة من خلال معالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ عبر مختلف البرامج الفرعية؛ وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية بمعالجة المسائل المتعلقة بالهجرة؛ وتعميق عملها لتعزيز دور الدولة في التنمية، بما في ذلك الجهود المبذولة لإحياء التخطيط الإنمائي. وسيكون اتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة هذا التحدي عنصراً أساسياً من عمل اللجنة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، بالاستفادة من الأعمال التحليلية للبحوث والسياسات التي أجريت في إطار فريق رفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا.

٨- وسوف تتضمن طرائق التنفيذ توليفة تتكون من توفير المعرفة وتقاسمها وإقامة الشبكات؛ والدعوة والتوصل إلى توافق الآراء؛ والخدمات الاستشارية والتعاون التقني. وستقدم اللجنة هذه الخدمات من خلال إجراء التحليلات الاقتصادية والاجتماعية وإعداد التقارير لرصد وتتبع ما تحرزه أفريقيا من تقدم في الوفاء بالتزاماتها العالمية والإقليمية؛ وصوغ التوصيات والمبادئ التوجيهية والمعايير المتعلقة بالسياسات بهدف دعم الحوار السياساتي؛ وإجراء حوار سياساتي لتسهيل بناء توافق في الآراء واتخاذ مواقف إقليمية موحدة بشأن القضايا الرئيسية؛ وبناء القدرات (تقديم المساعدة التقنية، وتوفير التدريب وتنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية للمجموعات، وتنفيذ المشاريع الميدانية) لنشر أفضل الممارسات. وستواصل اللجنة ضمان تحقيق الجودة العالية وجعل مخرجاتها ذات تأثير من خلال تعزيز عمليات ضمان الجودة.

٩- ولدى تنفيذ البرنامج، ستستفيد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من مواطن القوة النسبية لديها لإشراك طائفة واسعة من الشركاء من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها لتنظيم تأثيرات عملها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل اللجنة المشاركة في أعمال اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفها الوسيلة الرئيسية لضمان الاتساق في مجالي السياسات والتنفيذ للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وكذلك في تعزيز التعاون مع كيانات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. كما ستواصل اللجنة الإفادة من شراكاتها القائمة مع الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، ومع المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في البلدان الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، ستعزز اللجنة تعاونها مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد كجهاز تقني تابع للاتحاد الأفريقي وذلك لتمتين قدرتها على تنفيذ برامجها في إطار برنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وسيجرى تعزيز التنسيق والتعاون بين وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا وذلك من خلال الاجتماعات التشاورية الإقليمية مع تلك الوكالات التي تعقدها اللجنة دعماً لبرنامج الاتحاد الأفريقي وشراكة النيباد التابعة له على المستويين الإقليمي ودون

الإقليمي. وعلاوة على ذلك، سوف تعمل اللجنة على نحو وثيق مع اللجان الإقليمية الأخرى من أجل إعداد مبادرات ومدخلات مشتركة بغية تعزيز البعد الإقليمي في التنمية العالمية. وعلى المستوى دون الإقليمي، سوف تقوم المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة بدور حافز هام في إضفاء الطابع التشغيلي على الأعمال التحليلية والمعارية للجنة على المستويين دون الإقليمي والوطني وذلك في سياق نظام الأمم المتحدة للممثلين المقيمين.

١٠- وتقع مسؤولية تنفيذ البرنامج على عاتق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكاتبها الخمسة دون الإقليمية، فضلاً عن المعهد الإفريقي للتنمية الاقتصادية ومن حيث النتائج، يُتوقع عند نهاية فترة الخطة، أن يكون البرنامج قد أسهم كثيراً في تعزيز قدرات الدول الأعضاء منفردة ومجموعة على وضع وتنفيذ السياسات على نحو فعال بغية مواجهة التحديات الإنمائية التي تصادفها، مع التركيز بشكل خاص على الحد من الفقر.

البرنامج الفرعي ١: تحليل سياسات الاقتصاد الكلي، والتمويل والتنمية الاقتصادية

هدف المنظمة: تعزيز السياسات والاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالتحليل الاقتصادي الكلي، والتمويل، والتنمية الاقتصادية في أفريقيا

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء على صوغ وتنفيذ ورصد سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية المراعية للفروق بين الجنسين والمنسجمة مع أولويات شراكة النيباد والأهداف الإنمائية للألفية.	(أ) زيادة عدد البلدان التي تقوم بصياغة وتنفيذ ورصد سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية المراعية للفروق بين الجنسين والمنسجمة مع أولويات شراكة النيباد والأهداف الإنمائية للألفية.

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١: ٢٢

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢٧

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٣٣

(ب) زيادة قدرات الدول الأعضاء على تعبئة موارد محلية وخارجية من أجل التنمية (ب) زيادة عدد البلدان التي قامت بوضع آليات لزيادة تعبئة موارد محلية و/أو خارجية	(ب) زيادة عدد البلدان التي قامت بوضع آليات لزيادة تعبئة موارد محلية و/أو خارجية
--	---

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١: ٢٢

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢٧

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٣٣

- (ج) تعزيز قدرات البلدان الأفريقية الأقل نمواً والمنظمات الحكومية الدولية على وضع وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة على الشباب بغية معالجة الحاجيات الاجتماعية والتغلب على التحديات.
- ١' زيادة عدد البلدان الأفريقية الأقل نمواً التي تقوم بوضع وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية، لمعالجة الحاجيات الاجتماعية والتغلب على التحديات.
- ٢' زيادة عدد المنظمات الحكومية الدولية التي تتخذ إجراءات لمعالجة الحاجيات الخاصة لأقل البلدان نمواً.

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١ : ٢٠
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ : ٢٥
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ : ٣٠

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١ :
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ :
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ :

الإستراتيجية

١١- تقع مسؤولية تنفيذ البرنامج الفرعي على عاتق شعبة التنمية الاقتصادية والنيباد وسيكون التركيز الاستراتيجي للبرنامج الفرعي على التعجيل بعملية تحقيق الأهداف المدرجة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وأولويات الاتحاد الأفريقي والبرامج التي تديرها شراكة النيباد التابعة له. ومن العناصر الهامة لهذه الإستراتيجية قدرة البلدان الأفريقية على وضع سياسات وبرامج وطنية ودون إقليمية ملائمة لتحقيق النمو الرفيع المستوى والشامل والمراعي للفروق بين الجنسين والمستدام من الناحية البيئية، وعلى خلق فرص العمالة والتعجيل بعملية الحد من الفقر و تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

١٢- وسيركز البرنامج الفرعي على تعزيز الشراكات وعلى البحوث التطبيقية وتقاسم المعرفة وأنشطة الدعوة وتوفير الخدمات الاستشارية لتعزيز قدرات الدول الأعضاء بغرض التصدي للتحديات التي تواجه زيادة النمو الاقتصادي بغية تحقيق التنمية المستدامة. وسيدعم البرنامج الفرعي كذلك الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تجديد أطرها الخاصة بالتخطيط الإنمائي.

١٣- وستشمل المسائل المزمع معالجتها قضايا الاقتصاد الكلي، وقضايا السياسات الاجتماعية والقطاعية؛ والتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ودعم البلدان الأفريقية الأقل نمواً والدول الهشة؛ وتعبئة الموارد بهدف تشجيع الاستثمار والصناعة من أجل التنمية، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب ومنع هروب رؤوس الأموال والتدفقات المالية

غير المشروعة من أفريقيا. وفي هذا السياق، ستركز الإستراتيجية بشكل خاص على تلبية احتياجات أقل البلدان نموا والدول الهشة والدول الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا بما ينسجم مع أهداف وغايات برنامج عمل اسطنبول. وسيكثف البرنامج الفرعي العمل في مجال الاستراتيجيات الإنمائية ومعالجة القضايا الناشئة الشاملة الأخرى مثل أثر تغير المناخ على التنمية والنمو المستدام من الناحية البيئية. وسيجري تعزيز التعاون مع شركاء أفريقيا في التنمية، وبخاصة في مجال تنفيذ أولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له، والأهداف الإنمائية للألفية، وتوافق آراء مونتيري وبرنامج عمل اسطنبول، وكذلك مع المؤسسات الأفريقية الرائدة الأخرى، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومؤسسات البحث والجامعات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

العوامل الخارجية

١٤- يُتوقع أن يحقق البرنامج الفرعي هدفه وإنجازاته المتوقعة بافتراض ما يلي:

١' مساندة الدول الأعضاء والهيئات المعنية برسم السياسات الوطنية لجهود اللجنة وتعاونها الكامل معها بصدد إدماج سياسات تعزيز النمو في سياساتها الوطنية؛

٢' وفاء الشركاء الإنمائيين بما تعهدوا به من التزامات من قبيل خطة عمل مجموعة البلدان الثمانية بشأن أفريقيا وتوافق آراء مونتيري وإعلان الأمم المتحدة للألفية؛

٣' عدم تدهور الظروف العالمية للاقتصاد الكلي والبيئة السياسية العالمية

البرنامج الفرعي ٢: الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

١٥- هدف المنظمة: تعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة بما في ذلك مواجهة تحدي تغير المناخ في أفريقيا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية التي تضع سياسات واستراتيجيات إنمائية مستدامة وتنفذها مع التركيز بشكل خاص على الأمن الغذائي والتنمية الريفية	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية على وضع سياسات واستراتيجيات التنمية المستدامة وتنفيذها مع التركيز بشكل خاص على الأمن الغذائي والتنمية الريفية

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١: ١٠

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٤

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٦ إجمالي عدد الاتفاقيات

والبرامج

٢' زيادة عدد اتفاقيات الشراكة بين المنظمات الحكومية الدولية على المستويين دون الإقليمي والإقليمي لتحقيق التنمية الريفية.

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١:

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣:

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(ب) تحسين قدرات الدول الأعضاء على تعميم مراعاة (ب) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تضع سياسات تغيير المناخ في سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها واستراتيجيات لمعالجة قضايا تغيير المناخ وتنفيذها. الإنمائية

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١: ٠

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٠

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٥

الإستراتيجية

١٦- تقع مسؤولية تنفيذ البرنامج الفرعي على عاتق شعبة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وسيستمر المركز الأفريقي للسياسات المناخية، في إطار البرنامج الفرعي، في دعم الدول الأعضاء لمعالجة التحديات المتعلقة بتغيير المناخ. وسوف تواصل إستراتيجية البرنامج الفرعي التركيز على وضع وتنفيذ وتقييم السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق التكامل المتوازن بين الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة والتحول الهيكلي للزراعة والاقتصاد الريفي ضمن منظور التعاون والتكامل الإقليميين. وسيكون التركيز الرئيسي على الزراعة الذكية بمراعاتها للمناخ، والأراضي، والمياه والغابات، والروابط بين الريف والحضر، والمستوطنات البشرية، والنمو المستدام بيئياً، وتغيير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث. وستعالج أيضاً قضايا مشتركة أخرى بين القطاعات كالحد من الفقر والمساواة بين الجنسين وتمويل المناخ. ويأتي ذلك استجابة لتحديات التنمية المستدامة في أفريقيا على النحو المحدد في الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي / شراكة النيباد، وكذلك كما ضمن نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية بشأن التنمية المستدامة، مثل البيان الختامي للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وبيان التوافق الصادر عن الدورة السابعة لمندى التنمية الأفريقية، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠) لعام ٢٠١٢.

١٧- وستتألف الإستراتيجية أيضاً من تحليل السياسات، والدعوة وإقامة شبكات المعرفة، والخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية. وفي هذا الصدد، سيسهم البرنامج الفرعي في رصد وتقييم التقدم المحرز في مجالي الأمن الغذائي والتنمية المستدامة دعماً لتنفيذ النتائج ذات الصلة لمؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عُقدت بشأن الأمن الغذائي

والتنمية المستدامة. وسيسعى البرنامج الفرعي إلى تعزيز أواصر التعاون مع المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية وبخاصة مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. كما سيجري السعي للعمل على تحقيق أقصى قدر من التآزر في تنفيذ البرامج والتوعية بها من خلال إقامة شراكات مع الإدارات التابعة للأمانة العامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الكيانات التابعة للأمم المتحدة بما فيها منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وأمانات مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وكذلك مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المختصة.

العوامل الخارجية

١٨- ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي أهدافه وإنجازاته المتوقعة على افتراض ما يلي:

١' أن تظل الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيون على التزامهم بالمبادئ والأولويات الأساسية لبرنامج الشراكة الجديدة ونتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية بشأن الأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛

٢' أن تظل الدول الأعضاء والجماعات الإقليمية شركاء فعالين للجنة في جهودها الرامية إلى تحسين القدرة والمشاركة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الملائمة لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛

البرنامج الفرعي ٣: الحوكمة والإدارة العامة

١٩- هدف المنظمة: تعزيز الممارسات والسياسات والمعايير الجيدة في مجال الحوكمة في جميع قطاعات المجتمع في أفريقيا، دعماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على اعتماد ممارسات ومعايير في مجال الحوكمة الجيدة بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية في إطار الاتحاد الأفريقي وشراكة النيباد التابعة له وبرامج الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران	(أ) زيادة عدد البلدان الأفريقية التي تعتمد ممارسات وسياسات ومعايير في مجال الحوكمة الجيدة بما في ذلك البلدان المذكورة في تقرير الحوكمة الأفريقية
---	--

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١٢ : ١٢

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ : ١٨

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ : ٢٤

- (ب) تحسين قدرات الدول الأعضاء في إتباع ممارسات
فعالة وشفافة وقابلة للمساءلة في إدارة القطاع
العام من أجل تقديم خدمات على نحو أفضل
- (ب) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تعتمد أدوات
وآليات لتعزيز الشفافية والمساءلة عند القيام
بعملياتها وتقديم خدماتها العامة

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١٢: ١٥

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٨

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٢

- (ج) تعزيز إشراك الجهات من غير الدول في التنمية
والعمليات الديمقراطية، بما في ذلك تعزيز دور
المجتمع المدني والقطاع الخاص
- (ج) زيادة عدد البلدان الأفريقية التي تنفذ آليات
وأطر تنظيمية لتعزيز إشراك الجهات من غير
الدول وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني
والقطاع الخاص

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١٢: ١٥

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٨

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٤

الإستراتيجية

٢٠- تقع المسؤولية عن تنفيذ البرنامج الفرعي على عاتق شعبية الحوكمة والإدارة العامة. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته العديد من البلدان الأفريقية نحو تحقيق الحوكمة الرشيدة، فإن الفوائد التي تحققت لا تزال هشة نتيجة لاستمرار الفقر والنزاعات. لذا، يتمثل التحدي الذي يواجهه البرنامج الفرعي في كفاءة مضي أفريقيا في خطاها نحو الحوكمة الرشيدة وذلك من خلال التركيز على بناء دولة قادرة تتمتع بنظم سياسية واقتصادية شفافة وقائمة على المشاركة وخاضعة للمساءلة بغية توطيد أسس التنمية المستدامة. وستركز الإستراتيجية على تعزيز إدارة القطاع العام على نحو يتسم بالكفاءة ويقوم على المشاركة، وعلى تنمية القطاع الخاص، وتشجيع مشاركة المجتمع المدني. وتحقيقا لهذه الغاية، سيركز البرنامج الفرعي تدخلاته وجهوده على المجالات التالية: ممارسات ونظم الحوكمة السياسية، بما في ذلك إصلاحات القطاع العام؛ ورصد وتقييم الاتجاهات وأفضل الممارسات السائدة في ميدان الحكم في أفريقيا؛ وتقديم الدعم لبناء قدرات الدولة من خلال تحسين نظم الحوكمة، وتعزيز الإدارات العامة مع التركيز بشكل خاص على مساعدة البلدان في مرحلة ما بعد النزاع والدول الهشة؛ وتعزيز تدابير مكافحة الفساد وتدعيم مؤسسات الحوكمة الرشيدة؛ وتشجيع الديمقراطية والمشاركة الشعبية، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان في إطار الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛ وتعزيز قدرات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ وتعزيز تنمية القطاع الخاص من خلال الترويج لفرص الاستثمار وبناء القدرات لدعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وسيقوم البرنامج الفرعي، بوصفه شريكا إستراتيجيا في عملية الآلية الأفريقية لاستعراض

الأقران، برفع مستوى مساعدته للدول الأعضاء في تنفيذ الآلية، ولاسيما في بناء وتعهد قاعدة بيانات موثوق بها تشتمل على المعلومات ذات الصلة.

٢١- وسوف تتضمن الإستراتيجية ما يلي: الأعمال التحليلية والخدمات الاستشارية المتعلقة بالسياسات العامة والتدريب والمساعدات التقنية للدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية. كما ستسهم الإستراتيجية في تعزيز إدارة المالية العامة والمساءلة عنها من أجل جذب المزيد من الاستثمارات وكذلك تعزيز نمو القطاع الخاص وتنميته، ودعم التدابير الكفيلة بتعبئة الموارد من أجل التنمية بما في ذلك محاربة التدفقات المالية غير المشروعة. وستولي الأنشطة المنفذة في إطار البرنامج الفرعي اهتماماً خاصاً لمعالجة شواغل المرأة وكفالة تحقيق المساواة بين الجنسين. وتشمل أنشطة البرنامج الفرعي في مجال التعاون التقني الاضطلاع بمشاريع ميدانية مثل: رصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الحوكمة الرشيدة؛ وبناء قدرات المؤسسات العامة الرئيسية للحكومة ومنظمات المجتمع المدني. وسيعزز البرنامج الفرعي أيضاً شراكته مع المنظمات والمؤسسات الأخرى، بما فيها الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأوساط التجارية ومنظمات المجتمع المدني.

العوامل الخارجية

٢٢- يُتوقع أن يحقق البرنامج الفرعي هدفه وإنجازاته المتوقعة بافتراض ما يلي:

١' استعداد الحكومات الوطنية لمتابعة الإصلاحات المؤسسية وإصلاح السياسات العامة بثبات فضلاً عن إقامة بيئة ممكنة لكي يسهم أصحاب المصلحة الآخرون بصورة فعالة في عمليات التنمية والحوكمة؛

٢' التزام الدول الأعضاء بالاعتراف بأهمية قياس وتقييم الحوكمة واستعدادها لإقامة نظم فعالة لتحسين عمليات تقديم الخدمات واستخدام الموارد العامة؛

٣' إظهار الحكومات الوطنية لاستعدادها باستمرار لتقديم تقاريرها إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

البرنامج الفرعي ٤: تسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٢٣- هدف المنظمة: تكييف وتطبيق المعلومات والعلم والتكنولوجيا والابتكار بصورة ملائمة ومتكاملة للتمكين من دمج أفريقيا في اقتصاد المعرفة

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

- | | |
|--|--|
| (أ) تحسين قدرة البلدان الأفريقية على صياغة وتنفيذ وتقييم سياسات واستراتيجيات إقليمية ووطنية وقطاعية شاملة للجميع ومراعية للفروق بين الجنسين في مجالات المعلومات والاتصالات | (أ) ١' زيادة عدد البلدان التي تصيغ سياساتها وخططها المتكاملة وتنفذها وتقيمها وتنقحها في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعلومات الجغرافية والعلم والتكنولوجيا |
|--|--|

والمعلومات الجغرافية والعلم والتكنولوجيا
والابتكار

مقاييس الأداء:

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ : ٤٥
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ : ٥٠

٢' زيادة عدد الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي
تصيغ وتنفذ أطر موحدة في مجالات تكنولوجيا
المعلومات والاتصالات والمعلومات الجغرافية
والعلم والتكنولوجيا

مقاييس الأداء:

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ : ٢
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ : ٥

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على رعاية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبحث والتطوير في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتسخيرها من أجل تطبيقات التنمية على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية

(ب) ١' زيادة عدد المبادرات وشبكات المعرفة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية الكفيلة بتسخير الابتكارات لأغراض التنمية

مقاييس الأداء:

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ : ٤٠
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ : ٤٥

٢' زيادة عدد المؤسسات وشبكات الابتكار والمخترعين التي تحظى بدعم الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية لعملها في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعلومات الجغرافية، والعلم والتكنولوجيا والابتكار

مقاييس الأداء:

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧

الإستراتيجية

٢٤- تقع المسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا. وتستند الإستراتيجية تنفيذ هذه الأنشطة على الاعتراف بالعلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحركات أساسية لردم الفجوات العلمية والرقمية، والحد من الفقر، وضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وستدعم الإستراتيجية الدول الأعضاء على وضع نظم لاستخدام الابتكار كمحرك للنمو الاقتصادي والتخفيف من آثار تغير المناخ وإدارته وتشمل هذه النظم التكنولوجيات المتنقلة التي أظهرت إمكانات الابتكار في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٢٥- وستظل أنشطة الدعوة والتوصل إلى توافقات في الآراء وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية تحظى بأهمية بالغة في تحقيق أهداف البرنامج الفرعي وذلك من خلال لجنة المعلومات الإنمائية والعلم والتكنولوجيا ومؤتمر العلم وأفريقيا. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا برصد نتائج المحافل الإقليمية والعالمية الرئيسية مثل القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والمؤتمر الوزاري للاتحاد الأفريقي بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمجلس الوزاري الأفريقي للعلم والتكنولوجيا، فضلا عن خطة العمل الأفريقية الموحدة للعلوم والتكنولوجيا. وستشمل الأنشطة المحددة التي تهدف إلى تسخير العلم والابتكار تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية من خلال تنفيذ إطار الابتكار الأفريقي بما في ذلك تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية في مجال بناء القدرات.

٢٦- وسيواصل البرنامج الفرعي، توفير الدعم للاستراتيجيات التي تراعي المساواة بين الجنسين من أجل بناء واستدامة الاقتصاد الرقمي الأفريقي وتهيئة بيئة ممكنة لاقتصاد المعرفة من خلال صياغة وتنفيذ وتقييم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية وكذلك المعلومات الجغرافية، والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا.

٢٧- وسيجري تقديم الدعم، في إطار أولويات شراكة النيباد، إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل وضع مبادرات وأطر قانونية وتنظيمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد دون الإقليمي. وسيجري أيضا تشجيع المبادرات القطاعية في مجالات التعليم والتجارة والصحة والحوكمة من أجل إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صلب أولويات التنمية الوطنية والقطاعية. وسيتم تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة على الابتكار على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي من خلال شبكات الابتكار وتوزيع الجوائز، وتقديم الدعم لتطوير النماذج الأولية.

٢٨- وسوف يواصل البرنامج الفرعي العمل بتعاون وثيق مع المكاتب دون الإقليمية ومراكز الامتياز الإقليمية الأفريقية (المركز الإقليمي لرسم الخرائط لموارد التنمية، والمركز الإقليمي للتدريب على المسح الجوي، والمنظمة الأفريقية لرسم الخرائط والاستشعار من بعد) والمنظمات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها (فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالمعلومات الجغرافية، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، والفريق المعني برصد الأرض، وبرنامج الرصد

العالمي للبيئة والأمن، وما إلى ذلك) وكذلك مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات النسائية والشبابية ووسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث وغير ذلك من شبكات المعارف.

العوامل الخارجية

٢٩- ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي أهدافه وإنجازاته المتوقعة على افتراض ما يلي:

- ١' مواصلة إدراج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والعلم والتكنولوجيا في السياسات الإنمائية الحكومية على أساس الأولوية؛
- ٢' منح الحكومات الأولوية في اعتمادات الميزانية للأنشطة المحددة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والمعلومات الجغرافية، والعلم والتكنولوجيا والابتكارات لأغراض التنمية؛
- ٣' مواصلة الشركاء تقديم دعمهم لمختلف الأنشطة؛
- ٤' مواصلة أصحاب المصلحة مشاركتهم على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي والعالمي

البرنامج الفرعي ٥: التكامل الإقليمي والهياكل الأساسية والتجارة

٣٠- هدف المنظمة: تعزيز فعالية التعاون الاقتصادي الإقليمي والتكامل فيما بين الدول الأعضاء

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد البلدان التي واءمت بين سياساتها الوطنية وبرامجها بغية تحقيق التكامل الإقليمي، مع التركيز بصفة خاصة على التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، والهياكل الأساسية، وتنمية الموارد الطبيعية	(أ) زيادة درجة المواءمة بين سياسات وبرامج الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بهدف توسيع نطاق التكامل الإقليمي

مقاييس الأداء

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١: ٣٨

تقديرات الفترة: ٢٠١٢-٢٠١٣: ٤٢

هدف الفترة: ٢٠١٤-٢٠١٥: ٤٦

(أ) ١' زيادة عدد البلدان التي وضعت ونفذت سياسات وبرامج في سياق مناطق التجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية وعبرها.	(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج في مجال التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والتجارة الدولية والمفاوضات الداعمة للتكامل الإقليمي
--	--

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١ : ١٠

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ : ١٨

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ : ٢٦

٢' زيادة عدد المواقف المشتركة التي تتخذها وتنفذها
البلدان الأفريقية إزاء مسائل التجارة الدولية
ومفاوضات التجارة

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١ : لا ينطبق

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ : ١٠

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ : ١٥

(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية لوضع سياسات وبرامج في مجال الهياكل الأساسية وتنمية الموارد الطبيعية
(ج) زيادة عدد السياسات والبرامج التي تعتمد عليها وتنفذها الدول الأعضاء في مجال الهياكل الأساسية وتنمية الموارد الطبيعية

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١ : لا ينطبق

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ : ٨

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ : ١٢

الإستراتيجية

٣١- تقع المسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة التكامل والتكامل الإقليمي والهياكل الأساسية والتجارة. هناك إقرار باعتبار المشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي قوة رئيسية من شأنها تسريع وتيرة النمو لدى الاقتصادات الأفريقية. ومع ذلك، تفتقر الدول الأفريقية للقدرة الكافية في التعامل مع المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال التجارة فيما بين الأقاليم والتجارة الدولية تعاني من قيود كثيرة بسبب ضعف الهياكل الأساسية وبطء وتيرة التكامل الإقليمي. وعلى الرغم من أن الجماعات الاقتصادية الإقليمية تقوم حالياً بتعزيز مناطق التجارة الحرة فيما بينها، كما هو الحال بالنسبة للترتيب الثلاثي الأطراف القائم بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي باعتباره إستراتيجية نحو تحقيق منطقة التجارة الحرة القارية، فإن قدرات تلك البلدان تظل غير كافية.

٣٢- وللتصدي للتحديات المذكورة أعلاه، سيركز عمل البرنامج الفرعي على ما يلي: (أ) تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية ودعم الجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية؛ (ب) التصدي للقضايا المتعلقة بالمفاوضات التجارية الدولية، بما فيها برنامج الدوحة

الإنمائي واتفاقات الشراكة الاقتصادية؛ (ج) بناء القدرات التجارية المنتجة للبلدان الأفريقية من خلال معالجة قضايا التنوع والقدرة على المنافسة. وسيساعد البرنامج الفرعي كذلك الدول الأعضاء في تحسين سياساتها التجارية وفي تعميم تلك السياسات في صميم استراتيجياتها التجارية الوطنية والإقليمية، بما في ذلك من خلال دراسة دور المرأة في مجال التجارة عبر التعاون مع المركز الأفريقي لشؤون الجنسين والتنمية الاجتماعية. وأخيراً، سيركز البرنامج الفرعي كذلك عمله على دعم مبادرة المعونة من أجل التجارة.

٣٣- وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية وتنمية الموارد الطبيعية، سيركز البرنامج الفرعي على العمل مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وخصوصاً في مجالات تيسير التجارة والنقل، والطاقة النظيفة والمتجددة وكفاءة الطاقة وتمويل الهياكل الأساسية للطاقة. وأطلق برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا عام ٢٠١٠ كإطار استراتيجي طويل الأجل لتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. وسوف تشمل الأنشطة المزمعة تنفيذ الاتفاق الحكومي الدولي بشأن شبكة الطرق السريعة عبر أفريقيا، وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠. وفيما يخص تنمية الموارد المعدنية، فإن الاتجاه الرئيسي للعمل سيركز على تنفيذ رؤية التعدين الأفريقية لتمكين القارة من الاستفادة القصوى من قطاع المعادن. وقد أقر الرؤية رؤساء الدول والحكومات في شباط/فبراير ٢٠٠٩ كإطار لتوجيه تنمية الموارد المعدنية في أفريقيا على المدى الطويل.

٣٤- وستركز الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق ما سبق ذكره آنفاً أساساً على بناء قدرات البلدان الأفريقية من خلال برامج التدريب والدعم التقني والتحليل المعمق للسياسات. وسيركز البرنامج الفرعي كذلك على الدعوة وبناء توافقات الآراء من خلال مكتب الخدمات الاستشارية الإقليمية بجنيف والمركز الأفريقي للسياسات التجارية

العوامل الخارجية

٣٥- ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي أهدافه وإنجازاته المتوقعة على افتراض ما يلي:

١' استعداد الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الدراسات التحليلية والمنشورات الصادرة عن هذا البرنامج الفرعي؛

٢' استمرار الدول الأعضاء وواضعي السياسات الوطنية والإقليمية في دعمهم للجهود التي تبذلها اللجنة من أجل تعميم السياسات الخاصة بالتكامل الإقليمي والتجارة والهياكل الأساسية وتنمية الموارد الطبيعية ضمن سياساتهم الوطنية والإقليمية؛

٣' قدرة الدول الأعضاء على اختتام المفاوضات التجارية الدولية واستمرار الجهات المانحة في الوفاء بالتزاماتها الرسمية فيما يخص المساعدة الإنمائية الرسمية.

البرنامج الفرعي ٦: المسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية

٣٦- هدف المنظمة: تشجيع وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق إعلان ومنهاج عمل بيجين

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على التنفيذ ورفع التقارير بشأن التزامات إحقاق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومعالجة القضايا المستجدة التي تؤثر على المرأة	(أ) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تبلغ عن إحراز التقدم في تنفيذ التزامات إحقاق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المنصوص عليها في إعلان ومنهج عمل يجرى

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١ : ٣٥

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ : ٣٧

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ : ٤٤

(ب) زيادة قدرات الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية الإقليمية على تعميم مراعاة الشواغل الجنسانية في السياسات والبرامج الوطنية	(ب) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تستفيد من المعرفة التي يتم الحصول عليها من خلال المؤشر الأفريقي للمسائل الجنسانية والإنمائية، والإحصاءات الجنسانية، ومن نموذج الاقتصاد الكلي المراعي للمنظور الجنساني، ومرصد حقوق المرأة الأفريقية، والشبكة الالكترونية للآليات والأجهزة الوطنية المعنية بشؤون المرأة في أفريقيا لتعميم مراعاة الشواغل المرتبطة بالشؤون الجنسانية
---	---

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١ : ٠

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ : ١٨

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ : ٢٥

الإستراتيجية

٣٧- تقع المسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق المركز الأفريقي لشؤون الجنسين والتنمية الاجتماعية. لا يزال انعدام المساواة الجنسانية واستمرار الفجوات بين الجنسين تشكلان التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية في أفريقيا. وتستمر الحواجز الاجتماعية والثقافية الهيكلية في الحد من قدرة الدول الأعضاء على خلق التغييرات التشريعية والسياسية والمؤسسية التي من شأنها تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٣٨- وستسفيد هذه الإستراتيجية على المستوى الداخلي من المكاسب التي تحققت خلال الفترات السابقة المكون كل منها من سنتين، حيث أعدت الروابط وأوجه التآزر الخاصة بالبرنامج الفرعي ١٠ داخل المركز الأفريقي لشؤون الجنسين والتنمية الاجتماعية وكذلك داخل الشعب والمكاتب دون الإقليمية الأخرى التابعة للجنة، وسوف تسترشد الإستراتيجية بتوصيات منتدى التنمية الأفريقية الرابع لعام ٢٠٠٨ بشأن إنهاء العنف ضد المرأة. وسوف يساهم تقييم الشؤون الجنسانية الذي أجري في إطار اللجنة عام ٢٠١١ في توفير مدخلات لتعزيز قدرة الشعب والمكاتب دون الإقليمية على خدمة الدول الأعضاء على نحو أفضل فيما يخص قضايا الجنسين والتنمية في مختلف القطاعات. وسيعزز ذلك أيضا التعاون بين البرنامج الفرعي وجهات تنسيق الشؤون الجنسانية للجنة داخل الشعب والمكاتب دون الإقليمية، وفي تحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع البرامج الفرعية .

٣٩- وستعزز الشراكة مع المركز الأفريقي للإحصاء بغية تحسين نوعية العمل في الإحصاءات الجنسانية باعتبار ذلك إستراتيجية لدعم إعداد التقارير المبنية على الأدلة وتحديد أثر البرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا بالعمل بشكل وثيق مع شعبة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة والمركز الأفريقي للسياسات المناخية من أجل معالجة الأبعاد الجنسانية لتغير المناخ. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز تعاونه مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة من خلال الآليات الاستشارية الإقليمية. وسيخلق البرنامج الفرعي علاقات قوية مع الشركاء في التنمية، ومنظمات المجتمع المدني وشبكاته بغرض دعم تنفيذ أنشطتها. وسوف يعزز البرنامج الفرعي كذلك تنفيذ أنشطة مشتركة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤٠- وسيواصل البرنامج الفرعي الاستفادة من الدعم التقني المقدم باعتباره إستراتيجية هامة لتنمية القدرات، ودعم تنفيذ السياسات والبرامج الميدانية فضلا عن المشورة التقنية. وخلال الدورة السابعة للجنة المعنية بالمرأة والتنمية، التي عقدت في ايار/ مايو ٢٠١١، أثني على البرنامج الفرعي لما قدمه من دعم لآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في أفريقيا. وشجعت لجنة المرأة والتنمية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية والآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة وكذلك تعزيز الروابط فيما بينها ومع مؤسسات البحوث الوطنية والمجتمع المدني. وطلبت لجنة المرأة كذلك من البرنامج الفرعي توزيع ما جمعه من دراسات للحالات الفردية ومن نتائج للبحوث التي سيجريها مستقبلا على مزيد من البلدان لكفالة أن تنعكس الحقائق المتعلقة بالنساء وتُستوعب عبر القارة الأفريقية عند تصميم السياسات وأخيرا، فإن إستراتيجية التنفيذ ستشمل الشبكة الالكترونية للآليات والأجهزة الوطنية المعنية بشؤون المرأة في أفريقيا، ومرصد حقوق المرأة الأفريقية، وغيرهما من منار تقاسم المعرفة التي سيتم استخدامها لتعزيز التواصل مع الدول الأعضاء. وسوف يتعزز ذلك أيضا من خلال جهود تعميم المنظور الجنساني وتيسير تبادل المعلومات وأفضل الممارسات. ولكفالة استمرار التدخلات الأخرى التي أجريت سابقا ورفع مستواها، وتمشيا مع توصيات اللجنة المعنية بالمرأة والتنمية، سيعزز البرنامج الفرعي خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ تركيزه على البحوث، وعلى استخدام الأدوات التي وضعت خلال الفترات السابقة المكون كل منها من سنتين وعلى الاستفادة من الأنشطة الأخرى الجارية، فضلا عن تعزيز بناء توافقات الآراء وحوار السياسات بخصوص المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

العوامل الخارجية

٤١- ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي أهدافه وإنجازاته المتوقعة على افتراض ما يلي:

١' أن تحافظ الدول الأعضاء على الالتزامات التي قطعتها في الدورات العادية للجنة المعنية بالمرأة والتنمية لضمان تزويد هذا البرنامج الفرعي بالمعلومات في الوقت المناسب؛

٢' أن تقدم الدول الأعضاء، وواضعي السياسات الوطنية والهيئات الحكومية الدولية الدعم لجهود البرنامج الفرعي وتتعاون معه بشكل كامل في مجال تعميم المنظور الجنساني وتنفيذ سياسات واستراتيجيات المساواة بين الجنسين؛

٣' أن تخصص الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية الموارد البشرية والمالية اللازمة، وذلك تمثيا مع التزاماتها؛

٤' أن يفي الشركاء في التنمية بالالتزامات التي تعهدوا بها ويستمرون في تقديم الدعم.

البرنامج الفرعي ٧: الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ١: الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في شمال أفريقيا

٤٢- هدف المنظمة: تعزيز التحول الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة دون الإقليمية لشمال أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على أولويات التكامل الإقليمي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي اتخذت خطوات لتنفيذ توصيات السياسات العامة المعتمدة على الصعيد الإقليمي بفعل أنشطة المكتب دون الإقليمي	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على التصدي للتحديات الإنمائية الناشئة وذلك من أجل وضع وتنفيذ سياسات إنمائية مستدامة مواءمة على نحو كاف

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٤

(ب) ١' زيادة عدد البرامج والمشاريع التي أنجزها واستكملها اتحاد المغرب العربي في سياق البرامج متعددة السنوات	(ب) تعزيز قدرة اتحاد المغرب العربي على تسريع تنفيذ الخطة الإقليمية للتكامل الإقليمي بغية معالجة الأولويات الإقليمية بشكل أفضل في سياق البرامج متعددة السنوات
---	--

مقاييس الأداء:

- الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١ : ٦
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ : ٧
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ : ٨

٢' زيادة عدد المشاريع التي تعباً لأجلها الموارد
بالاشتراك مع اتحاد المغرب العربي دعماً
للبرامج المتعددة السنوات

مقاييس الأداء:

- الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١ : ٦
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ : ٧
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ : ٧

(ج) تعزيز التواصل المعلوماتي والمعرفي مع أصحاب
المصلحة الرئيسيين المشاركين في الأنشطة
الإنمائية على الصعيد دون الإقليمي، بما في
ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع
المدني والجماعات الاقتصادية الإقليمية
ووكالات الأمم المتحدة في سياق آلية التنسيق
الإقليمي.

(ج) زيادة عدد المنابر والمحافل التي تشارك فيها
الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني
والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم
المتحدة، نتيجة لتدخلات المكتب دون الإقليمي

مقاييس الأداء:

- الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١ : ٥
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ : ٦
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ : ٧

الإستراتيجية

٤٣- يضطلع بالمسؤولية عن تنفيذ هذا العنصر من البرنامج الفرعي مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دون الإقليمي لشمال
أفريقيا والذي يغطي البلدان السبعة الآتية: تونس والجزائر والسودان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا. ويتعاون المكتب
مع اتحاد المغرب العربي باعتباره المجموعة الاقتصادية الإقليمية الرئيسية، ويعمل أيضاً مع شعبة التكامل الإقليمي
والهيكل الأساسية والتجارة ومع مكاتب دون إقليمية أخرى لمساعدة تجمع الساحل والصحراء، وإلى حد ما السوق
المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وتمثل الحاجة إلى مراعاة الموقع الجغرافي الخاص للمنطقة دون الإقليمية ركيزة
إستراتيجية هامة عند تنفيذ هذا العنصر، حيث تقع المنطقة دون الإقليمية في ملتقى الطرق بين القارة الأفريقية وأوروبا

وغرب آسيا ولهذا السبب، ستتخذ الإستراتيجية التدابير الكفيلة بزيادة حجم التعاون مع المؤسسات القائمة في هاتين المنطقتين (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والجامعات، وعملية برشلونة، وغيرها).

٤٤- وسيقوم المكتب بتقديم الدعم للدول الأعضاء التي تمر بمرحلة انتقالية نتيجة للتغيرات السياسية التي حدثت مؤخرا من أجل التعجيل بتطبيق خططها الإنمائية. وستقدم المساعدة لاتحاد المغرب العربي لتنفيذ خارطة الطريق من أجل تحقيق مغرب عربي أكثر تكاملا. ويشمل العمل في هذا الإطار السياسات الأساسية لتحقيق التكامل الإقليمي، فضلا عن تنفيذ آلية التمويل الذاتي لدعم عمل اتحاد المغرب العربي وأدائه.

٤٥- وسينصب الاهتمام على بناء وصيانة شبكات معرفية ومعلوماتية لتسخير أفضل الممارسات والدروس المستفادة من المنطقة أو من خارجها لخدمة الدول الأعضاء ومنظماتها وتعميمها عليها، ولاسيما من خلال الاستعانة بشبكات الممارسة المهنية. وسيستمر التعاون مع شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا لتقديم المساعدة التقنية للجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن مواءمة الإطار القانوني للاقتصاد والمجتمع القائمين على المعرفة.

٤٦- وستركز الإستراتيجية على تقديم الدعم التقني المستهدف بشكل جيد للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بغية تحسين قدراتها على الحفاظ على تحولها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مع التركيز بصفة خاصة على التكامل الإقليمي، ضمن الإطار العام لشراكة النيباد والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستتضمن إستراتيجية التنفيذ أنشطة لبناء القدرات من خلال تقديم الخدمات الاستشارية، وتنظيم حلقات العمل التدريبية، وإجراء دراسات في مجال السياسات، وذلك للتصدي لتحديات التنمية التي تخص شمال أفريقيا تحديدا والتركيز على الدعوة للأخذ بسياسات تشجع على التكامل. ولتحقيق هذه الأهداف، سيواصل المكتب دون الإقليمي العمل بالشراكة الوثيقة مع وكالات الأمم المتحدة (على المستويين الوطني والإقليمي) وغيرها من الشركاء الإنمائيين العاملين في المنطقة دون الإقليمية لزيادة فعالية أنشطة اللجنة وتأثيرها.

٤٧- كما سيتعاون المكتب تعاوناً وثيقاً مع أصحاب المصلحة الآخرين بما في ذلك القطاع الخاص والجامعات ومنظمات المجتمع المدني، ومع المنظمات الإقليمية الحكومية المشتركة، التي من بينها أمانة النيباد ومصرف التنمية الأفريقي. ولكفالة الجودة العالية للخدمات التي يقدمها المكتب دون الإقليمي والحفاظ عليها، سيتأكد من استخدام أدوات لتقييم الأثر، بما في ذلك الاستبيانات، بشكل منهجي في جميع أنشطة المكتب.

العوامل الخارجية

٤٨- يُتوقع أن يحقق البرنامج الفرعي هدفه وإنجازاته المتوقعة بافتراض ما يلي:

- ١' أن تحافظ الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على الالتزام بتعهداتها وان تقدم الدعم للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا؛
- ٢' أن تتمتع الدول الأعضاء بالاستقرار السياسي
- ٣' أن تعجل الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية من وتيرة تنفيذ خطة التكامل الإقليمي من خلال تخصيص المزيد من الموارد لذلك الغرض، وتعزيز عمل هيئات صنع القرارات المتعلقة بالجماعات الاقتصادية الإقليمية المعنية

٤' أن يخصص شركاء التنمية المزيد من الموارد من خارج الميزانية، تتناسب مع تزايد طلب الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية للحصول على بناء القدرات والدعم التقني والخدمات الاستشارية في مجال السياسات (وهي تشهد تحولات سياسة واجتماعية)

العنصر ٢: الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في غرب أفريقيا

٤٩- هدف المنظمة: تعزيز التحول الاقتصادي والاجتماعي في منطقة غرب أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على أولويات التكامل الإقليمي

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة مؤشرات الإنجاز

- | | |
|--|---|
| (أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على صياغة سياسات وبرامج اقتصادية كلية وقطاعية مواءمة وتنفيذها للتصدي لأولويات التكامل دون الإقليمي الرئيسية في غرب أفريقيا | (أ) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي نفذت سياسات الاقتصاد الكلي وبرامج مواءمة للتصدي لأولويات الرئيسة للتكامل دون الإقليمي |
|--|---|

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١ :
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ :
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ :

- | | |
|---|---|
| (ب) تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا على تسريع تنفيذ الخطة الإقليمية للتكامل الإقليمي بغية معالجة الأولويات الإقليمية بشكل أفضل في سياق البرامج متعددة السنوات | (ب) زيادة عدد البرامج والمشاريع التي أنجزتها واستكملتها الجماعة والاتحاد الاقتصادي والنقدي في سياق البرامج متعددة السنوات |
|---|---|

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١ :
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ :
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ :

٢' زيادة عدد المشاريع التي تعباً لأجلها الموارد
بالاشتراك مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية
دعماً للبرامج المتعددة السنوات

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١:

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:

(ج) تعزيز التواصل المعلوماتي والمعرفي مع أصحاب
المصلحة الرئيسيين المشاركين في الأنشطة
الإنمائية على الصعيد دون الإقليمي، بما في
ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع
المدني والجماعات الاقتصادية الإقليمية
ووكالات الأمم المتحدة في سياق آلية التكامل
الإقليمي

(ج) زيادة عدد المنابر والمحافل التي تشارك فيها
الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني
والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم
المتحدة، نتيجة لتدخلات المكتب دون الإقليمي

مقاييس الأداء

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١

تقديرات الفترة: ٢٠١٢-٢٠١٣

هدف الفترة: ٢٠١٤-٢٠١٥

الإستراتيجية

٥٠- سيضطلع بالمسؤولية عن تنفيذ هذا العنصر من البرنامج الفرعي مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دون الإقليمي في غرب أفريقيا والذي يغطي البلدان الخمسة عشر الآتية: بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والرأس الأخضر، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا بيساو وغينيا، وكوت ديفوار، وليبيريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا وسترکز الإستراتيجية على تقديم قدر أكبر من الدعم التقني للدول الأعضاء وللجماعات الاقتصادية الإقليمية، بهدف تحسين قدراتها على التكامل الإقليمي، ولاسيما في المجالات ذات الأولوية لغرب أفريقيا. وستقدّم المساعدة إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في غرب أفريقيا لصياغة البرامج التعاونية وتنفيذها تماشياً مع إطار الشراكة الجديدة فضلاً عن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وسينصب الاهتمام على بناء وصيانة شبكات المعارف والمعلومات لاستخلاص أفضل الممارسات وتعميمها على الدول الأعضاء ومنظماتها. وستشمل إستراتيجية التنفيذ أنشطة لبناء القدرات من خلال تقديم الخدمات الاستشارية، وتنظيم حلقات العمل التدريبية، وإجراء دراسات تتعلق بالسياسة العامة، وذلك لمواجهة التحديات الإنمائية التي تصادفها غرب أفريقيا تحديداً. ولتحقيق هذه الأهداف، سيعزز المكتب دون الإقليمي شراكاته مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين العاملين في المنطقة دون الإقليمية

لزيادة فعالية أنشطة اللجنة وتأثيرها. وسيعمل المكتب دون الإقليمي بشكل وثيق أيضا مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، ومن بينها القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومع المنظمات المشتركة بين الحكومات الإقليمية بما فيها مصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأفريقي وأمانة شراكة النيباد.

٥١- وسيعزز المكتب على وجه الخصوص تنفيذ البرنامج المتعدد السنوات مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أثناء قيامها بتعميق عملية الإصلاح. وسيجعل المكتب من هذا الترتيب التعاوني نقطة انطلاق ونموذجا لتوسيع نطاق التعاون ليشمل منظمات حكومية دولية أخرى في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

٥٢- وستتمحور إستراتيجية التنفيذ على وجه الخصوص حول النقاط التالية:

- ١' تعزيز الحوار في مجال السياسات الإنمائية في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية؛
- ٢' إنشاء وتعزيز منابر ومحافل للحوار في مجال السياسات على المستوى دون الإقليمي.
- ٣' التواصل الشبكي مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء الآخرين لتبادل المعلومات وتعميمها والتوعية على الصعيد الوطني.

العوامل الخارجية

٥٣- يُتوقع أن يحقق البرنامج الفرعي هدفه وإنجازاته المتوقعة بافتراض ما يلي:

- ١' تأييد الدول الأعضاء ومقرري السياسات الوطنية لجهود البرنامج الفرعي وتعاونهم معه بشكل كامل من أجل تعزيز خطة التكامل الإقليمي وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات من خلال تخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية؛
- ٢' استمرار جميع الجهات المعنية في تعزيز الشراكات والتعاون مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشراكة النيباد، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية ومنظومة الأمم المتحدة؛
- ٣' استمرار الشركاء الخارجيين في التنمية تعزيز دعمهم وتحسينه من أجل تمويل البرامج والأنشطة التشغيلية.

العنصر ٣: الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في وسط أفريقيا

٥٤- هدف المنظمة: تعزيز التحول الاقتصادي والاجتماعي في منطقة وسط أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على أولويات التكامل الإقليمي

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

- (أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على صياغة سياسات وبرامج اقتصادية مواءمة وتنفيذها للتصدي لأولويات التكامل دون الإقليمي الرئيسية في وسط أفريقيا
- (أ) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي نفذت سياسات الاقتصاد الكلي وبرامج مواءمة للتصدي لأولويات الرئيسة للتكامل دون الإقليمي

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١ : ٨
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ : ١٠
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ : ١٤

- (ب) تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تسريع تنفيذ الخطة الإقليمية للتكامل الإقليمي بغية معالجة الأولويات الإقليمية بشكل أفضل في سياق البرامج متعددة السنوات
- (ب) '١' زيادة عدد البرامج والمشاريع التي أنجزتها واستكملتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في سياق البرامج متعددة السنوات

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١ : ١١
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ : ١٢
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ : ١٥

- '٢' زيادة عدد المشاريع التي تعبأ لأجلها الموارد بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا دعماً للبرامج المتعددة السنوات

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١ : ٣
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ : ٤
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ : ٦

- (ج) تعزيز التواصل المعلوماتي والمعرفي مع أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في الأنشطة الإنمائية على الصعيد دون الإقليمي، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع
- (ج) زيادة عدد المناابر والمحافل التي تشارك فيها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة، نتيجة لتدخلات المكتب دون الإقليمي

المدني والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة في سياق آلية التنسيق الإقليمي

مقاييس الأداء:

- الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١ : ٧
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ : ٨
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ : ١٠

الإستراتيجية

٥٥- يضطلع بالمسؤولية عن تنفيذ هذا العنصر من البرنامج الفرعي مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دون الإقليمي لوسط أفريقيا الذي يقع مقره ياوندي، الكامبيرون، ويغطي البلدان السبع التالية: تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، ساوتومي وبرنسيبي، غابون، غينيا الاستوائية، الكامبيرون، الكونغو وأدى التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى توسيع أنشطة المكتب لتشمل البلدان التالية: أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية

٥٦- وسترکز الإستراتيجية على تقديم قدر أكبر من الدعم التقني للدول الأعضاء وللجماعات الاقتصادية الإقليمية، بهدف تحسين قدراتها على التكامل الإقليمي، ولاسيما في المجالات ذات الأولوية لغرب أفريقيا. وستقدم المساعدة إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في وسط أفريقيا لصياغة البرامج التعاونية وتنفيذها تماشيا مع إطار شراكة النيباد فضلا عن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وسينصب الاهتمام على بناء وصيانة شبكات المعارف والمعلومات لاستخلاص أفضل الممارسات وتعميمها على الدول الأعضاء ومنظماتها. وستتضمن إستراتيجية التنفيذ أنشطة بناء القدرات عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية وتنظيم حلقات العمل التدريبية وإجراء دراسات بشأن السياسات العامة الهادفة إلى معالجة التحديات الإنمائية الخاصة بوسط أفريقيا، بما في ذلك الإنعاش بعد انتهاء النزاع. وستشمل الإستراتيجية أيضا التشاور على نحو وثيق مع الجماعتين الاقتصاديتين الإقليميتين ولاسيما عن طريق استخدام آليات التنسيق المنشأة على الصعيدين القطري ودون الإقليمي. ولتحقيق هذه الأهداف، سيعزز المكتب دون الإقليمي شراكاته مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين العاملين في المنطقة دون الإقليمية لزيادة فعالية أنشطة اللجنة وتأثيرها. كما سيتعاون المكتب تعاونًا وثيقًا مع أصحاب المصلحة الآخرين، ومن بينهم القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومع المنظمات المشتركة بين الحكومات الإقليمية، بما فيها مصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة شراكة النيباد، ومصرف التنمية لدول وسط أفريقيا ومصرف دول وسط أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، سيستمر تعميم البعد الجنساني عبر مجموعة كاملة من الأنشطة التي يضطلع بها المكتب.

العوامل الخارجية

٥٧- يُتوقع أن يحقق البرنامج الفرعي هدفه وإنجازاته المتوقعة بافتراض ما يلي:

١' وجود الاستقرار السياسي، ولاسيما في البلدان الخارجة من النزاع ؛

٢' أن تقدم المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدعم لشراكة النيباد وأن تبدي الاستعداد لتعزيز التعاون فيما بينها بمساندة مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المنطقة دون الإقليمية؛

٣' أن تُوفّر موارد مالية كافية للمكتب لدعم الطلب الناتج عن عمل المكتب التحليلي وخدماته الاستشارية في إطار البرنامج المتعدد السنوات؛

٤' الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء وغيرهم من المستفيدين الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة في أنشطة مشتركة مع مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دون الإقليمي لوسط أفريقيا.

العنصر ٤ : الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في شرق أفريقيا

٥٨- هدف المنظمة: تعزيز التحول الاقتصادي والاجتماعي في منطقة شرق أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على أولويات التكامل الإقليمي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي نفذت سياسات الاقتصاد الكلي وبرامج مواءمة للتصدي للأولويات الرئيسية للتكامل دون الإقليمي	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على صياغة سياسات وبرامج اقتصادية كلية مواءمة وتنفيذها للتصدي للأولويات التكامل دون الإقليمي الرئيسية في شرق أفريقيا

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١:

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:

(ب) ١' زيادة عدد البرامج والمشاريع التي تضطلع بها وتستكملها كل من جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في سياق برامج متعددة السنوات	(ب) تعزيز قدرة جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على تسريع تنفيذ الخطة الإقليمية للتكامل الإقليمي بغية معالجة الأولويات الإقليمية بشكل أفضل في سياق البرامج متعددة السنوات
--	--

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١:

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:

٢' زيادة عدد المشاريع التي تعباً لأجلها الموارد
بالاشتراك مع جماعة شرق أفريقيا، والهيئة
الحكومية الدولية المعنية بالتنمية دعماً للبرامج
المتعددة السنوات

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١:
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:

(ج) تعزيز التواصل المعلوماتي والمعرفي مع أصحاب
المصلحة الرئيسيين المشاركين في الأنشطة
الإنمائية على الصعيد دون الإقليمي، بما في
ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع
المدني والجماعات الاقتصادية الإقليمية
ووكالات الأمم المتحدة في سياق آلية التكامل
الإقليمي

(ج) زيادة عدد المنابر والمحافل التي تشارك فيها
الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني
والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم
المتحدة، نتيجة لتدخلات المكتب دون الإقليمي

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١:
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:

الإستراتيجية

٥٩- سيضطلع بالمسؤولية عن تنفيذ هذا العنصر من البرنامج الفرعي مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دون الإقليمي
في شرق أفريقيا الذي يقع مقره في كيغالي، رواندا ويغطي البلدان الثلاثة عشر التالية: إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، و
بوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، جزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ورواندا، وسيشيل،
والصومال، وكينيا، ومدغشقر ويشمل عملاؤه الرئيسيون المجموعات الاقتصادية الإقليمية و / أو المنظمات الحكومية
الدولية: وهي جماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات
الكبرى، ولجنة المحيط الهندي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

٦٠- ولكي يحقق البرنامج الفرعي أهدافه والانجازات المتوقعة منه، سوف يرافق جهود التكامل والتعاون الإقليميين
في المنطقة دون الإقليمية ويدعم تلك الجهود؛ ويرصد حالة التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا (على سبيل المثال مرصد
التكامل الإقليمي)؛ ويجري تحليلاً للسياسات لتفعيل عمليات التكامل الإقليمي؛ ويساعد على مواءمة وتوحيد

السياسات، والقوانين والأنظمة وكذلك الإجراءات؛ وييسر العمليات التجارية بغية تخفيض تكاليف المعاملات. وعلاوة على ذلك، سيعمل البرنامج الفرعي على تنمية القدرات وتعزيز الدعم المؤسسي المقدم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، ستستمر عملية تعميم البعد الجنساني عبر مجموعة كاملة من الأنشطة التي يضطلع بها المكتب.

العوامل الخارجية

٦١- ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي أهدافه وإنجازاته المتوقعة على افتراض ما يلي:

١' تنفذ الدول الأعضاء بفعالية التدابير المشتركة المتعلقة بالسياسة العامة والآليات المؤسسية المتفق عليها؛

٢' يواصل الشركاء دعمهم واستعدادهم للتعاون مع المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا؛

٣' إتاحة الموارد المالية الكافية للأنشطة التشغيلية للجنة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

العنصر ٥: الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في الجنوب الأفريقي

٦٢- هدف المنظمة: تعزيز التحول الاقتصادي والاجتماعي في منطقة الجنوب الأفريقي، مع التركيز بشكل خاص على أولويات التكامل الإقليمي

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

- | | |
|--|---|
| (أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على صياغة سياسات وبرامج اقتصادية كلية مواءمة وتنفيذها للتصدي لأولويات التكامل دون الإقليمي الرئيسية في الجنوب الأفريقي | (أ) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي نفذت سياسات الاقتصاد الكلي وبرامج مواءمة للتصدي للأولويات الرئيسية للتكامل دون الإقليمي |
|--|---|

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١:

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣:

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:

- | | |
|---|--|
| (ب) تعزيز قدرة دول السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على تسريع تنفيذ الخطة الإقليمية للتكامل الإقليمي بغية معالجة الأولويات | (ب) ١' زيادة عدد البرامج والمشاريع التي تستكملها لسوق المشتركة والجماعة الإنمائية في سياق البرامج متعددة السنوات |
|---|--|

الإقليمية بشكل أفضل في سياق البرامج متعددة
السنوات

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١:
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣:
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:

٢' زيادة عدد المشاريع التي تعباً لأجلها الموارد
بالاشتراك مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا
والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية
للجنوب الأفريقي دعماً للبرامج المتعددة
السنوات

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١:
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣:
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:

زيادة عدد المنابر والمحافل التي تشارك فيها
الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني
والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم
المتحدة، نتيجة لتدخلات المكتب دون الإقليمي

(ج) تعزيز التواصل المعلوماتي والمعرفي مع أصحاب
المصلحة الرئيسيين المشاركين في الأنشطة
الإنمائية على الصعيد دون الإقليمي، بما في
ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع
المدني والجماعات الاقتصادية الإقليمية
ووكالات الأمم المتحدة في سياق آلية التكامل
الإقليمي

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١:
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣:
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:

الاستراتيجية

٦٣- سيضطلع بالمسؤولية عن تنفيذ هذا العنصر من البرنامج الفرعي مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دون الإقليمي
في الجنوب الأفريقي الذي يقع مقره في لوساكا، زامبيا ويغطي البلدان الأحد عشر التالية: أنغولا، بوتسوانا، جنوب
أفريقيا، زامبيا، زيمبابوي، سوازيلاند، ليسوتو، موريشيوس، موزامبيق، ملاوي، وناميبيا

٦٤- وستركز الإستراتيجية على تقديم قدر أكبر من الدعم التقني المنسق للدول الأعضاء، وللجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بهدف تحسين قدراتهما على التكامل الإقليمي، ولاسيما في المجالات ذات الأولوية للجنوب الأفريقي. وستوجه المساعدة في الإستراتيجية نحو صياغة وتنفيذ برامج تعاونية متعددة السنوات في سياق مجالات التركيز والأولويات التي تحددها آليات التنسيق دون الإقليمي، بالإضافة إلى البرامج والأنشطة المشتركة ثلاثية الأطراف وذلك لزيادة تنفيذ برامج شراكة النيباد والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٥- وسينصب الاهتمام الخاص على بناء وصيانة شبكات المعارف والمعلومات لاستخلاص أفضل الممارسات وتعميمها على الدول الأعضاء ومنظماتها. وستشمل إستراتيجية التنفيذ أيضاً أنشطة لبناء القدرات بتقديم الخدمات الاستشارية، وتنظيم حلقات عمل تدريبية، وإجراء دراسات السياسة العامة، وذلك للتوعية بالتحديات الإنمائية التي تخص الجنوب الأفريقي والتصدي لها. ولتحقيق هذه الأهداف، سيعزز المكتب دون الإقليمي شراكاته مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين العاملين في هذه المنطقة دون الإقليمية لزيادة فعالية تدخلات وأنشطة اللجنة وتأثيرها. وسيتعاون المكتب دون الإقليمي تعاوناً وثيقاً أيضاً مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، ومن بينها القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومع المنظمات الحكومية الدولية، مثل مصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد. وبالإضافة إلى ذلك، سيستمر تعميم البعد الجنساني عبر مجموعة كاملة من الأنشطة التي يضطلع بها المكتب.

العوامل الخارجية

٦٦- ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي أهدافه وإنجازاته المتوقعة على افتراض ما يلي:

- ١' أن يكون لدى المؤسسات الشريكة والمستخدمين النهائيين القدرة الكافية؛
- ٢' أن يكون لدى المستخدمين النهائيين مستوى كاف من المشاركة؛
- ٣' أن تتوفر الموارد بسهولة للمكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي ليتمكن من تعزيز المساعدة التقنية والتواصل مع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

البرنامج الفرعي ٨: تخطيط التنمية وإدارتها

٦٧- هدف المنظمة: تحسين إدارة القطاع العام فيما يتعلق بالتخطيط والتحليل في مجال السياسات الاقتصادية والتحليل الإنمائي لصالح الحكومات الأفريقية وغيرها من الجهات الإنمائية الفاعلة المرتبطة بها

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة عدد البلدان التي تعتمد نهجاً جديدة في صوغ وتحليل السياسات واتخاذ التدابير الملائمة، بما يتسق مع المبادئ التوجيهية/التوصيات الخاصة بالبرنامج الفرعي	(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال تحليل وإدارة السياسات الاقتصادية على نحو أفضل

مقاييس الأداء:

- الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١ : ٥
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ : ١٠
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ : ١٨

٢' زيادة عدد الإدارات والمؤسسات الوطنية أو دون الإقليمية التابعة للقطاع العام في المنطقة الأفريقية التي تطبق سياسات ونهجاً مناسبة في عمليات التخطيط والتحليل

مقاييس الأداء:

- الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١ : ١١
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ : ٢٢
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ : ٣٠

(ب) تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال تحسين التخطيط وصوغ السياسات والنهج الإنمائية، بما في ذلك تنمية المناطق المحلية (ب) '١' زيادة عدد البلدان والمناطق دون الإقليمية التي تعتمد سياسات وتدابير أو تنفذ أنشطة في مجال التخطيط الإنمائي بما يتسق مع توصيات البرنامج الفرعي

مقاييس الأداء:

- الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١ : ٥
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ : ٩
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ : ١٥

الإستراتيجية

٦٨- يضطلع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، الذي يقع مقره في داكار، بمسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي وفي إطار تصحيح مسار المعهد بغرض إبراز أهميته، عزز المعهد على مدار فترة السنتين السالفتين، مكانته بالفعل كمصدر رئيسي لتطوير قدرة الحكومات الأفريقية، ووسّع نطاق عمله، وعزز حضوره وبروزه وزيادة تأثيره. وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً هذه الأهمية من خلال الموافقة على تقديم منح إضافية لأنشطته. وبناء على ذلك، سيتم السعي إلى تطبيق الإستراتيجية متعددة الجوانب التي وضعت مؤخراً. وتشمل هذه الإستراتيجية ما يلي:

(أ) نهج تربوي أكثر تفاعلاً وتنوعاً مجموعة الدورات التدريبية لتشمل الإدارة الاقتصادية وتحليل السياسات والتخطيط الإنمائي؛

(ب) من خلال التعاون مع المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا وإقامة شراكات مع الجامعات المحلية، ومؤسسات التدريب في مجال التنمية، ومراكز الأبحاث الإنمائية المؤهلة بشكل مناسب للعمل محلياً مع المعهد في تنفيذ برامجه المتعلقة بتنمية القدرات والتدريب داخل البلدان و/أو على المستوى دون الإقليمي؛

(ج) تجديد واستمرار الشراكات الدولية سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، وخاصة من خلال العمل كمركز لاستضافة حلقات عمل بناء القدرات، واجتماعات فريق الخبراء التي تُنظم في إطار البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا وذلك من أجل تحقيق عمل المعهد مع القطاع العام الأفريقي والمهنيين في التنمية غير العاملين مع الحكومات؛

(د) اعتماد اللامركزية المدروسة في مجال بناء القدرات وأنشطة التدريب من أجل تعزيز وتوسيع فرص المشاركة في دورات المعهد الأفريقي للتنمية بشكل كبير، وتوسيع نطاق عمله؛

(هـ) الانتقاء الواعي للمشاركين من القطاع الخاص، ومن السلطة التشريعية ومن المنظمات الحكومية وغير الحكومية ذات التوجه الإنمائي وجماعات المجتمع المدني المعنية بالتنمية، اعترافاً بالأهمية المتزايدة التي ما برحت تكتسبها مع الوقت الجهات الفاعلة الإنمائية من غير الدول في أفريقيا؛

(و) تكثيف أنشطة تدريب المدربين بغية تعزيز توفر خبراء محليين جاهزين للمساهمة في بناء وتجديد مهارات أقرانهم في مؤسسات التنمية الإستراتيجية؛

(ز) تيسير أنشطة البحوث والحوار والاستشارات المتعلقة بالسياسة العامة ونشرها كعناصر مصاحبة ومكملة لولاية المعهد في مجالي بناء القدرات والتدريب؛

(ح) استثمار الموارد اللازمة لتحويل مكتبة المعهد إلى مركز رائد للمنشورات الأساسية والثانوية المتعلقة بالتخطيط الإنمائي في أفريقيا؛

(ط) تحويل الموقع الشبكي للمعهد إلى موقع للتعليم وبوابة إلكترونية أفريقية للتخطيط الإنمائي، بالإضافة إلى ما يقوم به حالياً من مهام لنشر المعلومات؛

(ي) تيسير التعلم وتقاسم الخبرات في مجال التنمية فيما بين البلدان الأفريقية عن طريق تنظيم زيارات وجولات دراسية تهدف إلى المساعدة في تقديم الحلول لمشاكل محددة؛

(ك) وضع برامج محددة لبناء القدرات تستهدف المسؤولين الشباب والسيدات المهنيات الذين يزاولون مهناً في مجال الإدارة الاقتصادية وتحليل السياسة العامة والتخطيط الإنمائي؛

(ل) توفير عدد متزايد من الدورات المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة للحكومات والمؤسسات التي تطلبها، بما فيها الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تشكل لبنات البناء في الخطة الإنمائية الأفريقية.

العوامل الخارجية

٦٩- ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي أهدافه وإنجازاته المتوقعة على افتراض ما يلي:

١' أن تواصل الحكومات الأفريقية ومسؤولوها الإنمائيون، من المستويات العليا والوسطى، رعاية أنشطة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط وطلب خدماته؛

٢' أن تستمر الحكومات الأفريقية في تسديد اشتراكاتها المقررة للميزانية العادية للمعهد؛

٣' أن يواصل الشركاء الإنمائيون تقديم المساهمات المالية وغيرها من أشكال الدعم لعمل المعهد.

البرنامج الفرعي ٩: الإحصاء

٧٠- هدف المنظمة: تعزيز إتاحة المعلومات الإحصائية الجيدة النوعية والاستفادة منها في صياغة السياسات العامة التي تستند إلى أدلة، وتنفيذ البرامج ورصد ومتابعة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها على الصعيدين الوطني والدولي.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إتاحة المعلومات الإحصائية الجيدة النوعية ونشرها لدعم الجهود الإنمائية	(أ) زيادة عدد البلدان التي سجلت ثلاث نقاط بيانية على الأقل في ثلاثين مؤشراً أو أكثر من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية منذ سنة ١٩٩٠.

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١ : ٤٧

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ : ٥٠

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ : ٥٤

(ب) توفير إحصاءات منسقة وقابلة للمقارنة بشكل أفضل من أجل دعم جهود التنمية الوطنية والإقليمية والدولية	(ب) زيادة عدد البلدان التي يتم تضمين رزمها من بيانات الحسابات القومية القابلة للمقارنة في قاعدة بيانات الإحصاءات الأفريقية
---	--

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١ : ٣٣

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ : ٣٨

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ : ٤٤

الإستراتيجية

٧١- تقع المسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق المركز الأفريقي للإحصاء. ويهدف البرنامج الفرعي إلى زيادة القدرات الإحصائية للبلدان الأفريقية على جمع وتبويب واستخدام إحصاءات جيدة النوعية وقابلة للمقارنة ومواءمة بهدف (أ) رصد التقدم نحو مجموعة من الأهداف الإنمائية للألفية التي تشمل الأهداف المتفق عليها دولياً مثل الأهداف الإنمائية للألفية؛ و(ب) دعم التكامل الإقليمي، بما في ذلك مواءمة أساليب إجراء التعدادات السكانية، والدراسات الاستقصائية، والحسابات القومية، والتصنيفات الاقتصادية، والمؤشرات الإنمائية، طبقاً للمنهجيات الدولية، من قبيل نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وسيقدم البرنامج الفرعي بالدرجة الأولى دعماً كافياً لما تبذله البلدان من جهود في مجال تحسين عملياتها الإحصائية، بما في ذلك إجراء التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية وإتاحة منتجات البيانات والمعلومات للمستخدمين بشكل سريع. وسيولى اهتمام خاص لكفاءة استخدام البيانات الإدارية مثل التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، التي هي ضرورية لإنتاج الإحصاءات المصنفة حسب الجنس والمستجيبة للمنظور الجنساني، وإجراءات تقديم الخدمات القائمة على الأدلة، ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والإبلاغ عنه. وسيواصل البرنامج الفرعي الاضطلاع بدور قيادي في تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا بهدف تحسين النظم الإحصائية الوطنية، وتقديم الدعم إلى البلدان لمساعدتها على وضع استراتيجيات وطنية لتنمية الإحصاءات واعتمادها وتنفيذها وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً الاضطلاع بدور في تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات الذي أعدته مفوضية الاتحاد الأفريقي، وإستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا، اللذين يؤكدان على أهمية الإحصاءات القابلة للمقارنة من أجل تحقيق التكامل الإقليمي. وسيتم جمع البيانات الإحصائية القابلة للمقارنة وتحسين جودتها بصفة مستمرة لنشر قاعدة البيانات الإحصائية الأفريقية باعتبارها مصدراً موثقاً به للبيانات يمكن استخدامه المنشورات الإحصائية والمنشورات الرئيسية وفي الأعمال التحليلية الأخرى التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من المنظمات.

٧٢- وسوف تشمل الإستراتيجية ما يلي: العمل بصورة منهجية صارمة باستخدام الدلائل والكتيبات والمبادئ التوجيهية؛ ودورات التدريب والمشاريع الميدانية؛ والدعوة إلى معالجة المسائل المؤسسية ووضع الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات؛ ونشر المعلومات والتجارب وأفضل الممارسات؛ وتقديم الدعم التقني، بما في ذلك الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء ومؤسساتها. وفي هذا السياق، سيؤلى تركيز خاص على وضع دليل بشأن الإحصاءات المواءمة، ودعم الأفرقة العاملة المعنية بالمواءمة الإحصائية لإحصاءات الأسعار، وإحصاءات الحسابات القومية والتجارة والمالية العامة، وتطوير البيانات في بلدان تطبق فيها مشاريع تجريبية، وتعهد قاعدة البيانات، والدعوة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وبناء المؤسسات. وعليه، سيقوم البرنامج الفرعي بالتنسيق والتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة، وبخاصة الشعبة الإحصائية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، ومع المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية والمنظمات الدولية ذات الصلة. وسيقوم البرنامج الفرعي بتعزيز المواءمة والتعاون الإحصائيين خلال اجتماعات اللجنة الإحصائية الأفريقية. كما سيعزز البرنامج الفرعي نوعية شراكاته مع البرامج الفرعية الأخرى للجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال جمع البيانات والمنهجيات الإحصائية لأعمالها التحليلية ومنشوراتها الرئيسية وسينصب التركيز بوجه خاص على القضايا المستجدة والمسائل الشاملة، ولاسيما: (أ) العمل مع البرنامج الفرعي بشأن المسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية في مجال الإحصاءات الجنسانية، وذلك كجزء من الإستراتيجية الهادفة لزيادة عدد التقارير المبنية على الأدلة فيما يخص المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، (ب) العمل مع البرنامج الفرعي بشأن تحليل الاقتصاد الكلي والتمويل والتنمية الاقتصادية بغية رصد التقدم المحرز في أفريقيا

نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً والمبادرات الخاصة بأقل البلدان نمواً، (ج) العمل مع البرنامج الفرعي بشأن الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في التصدي لتحديات تغير المناخ.

العوامل الخارجية

٧٣- ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي أهدافه وإنجازاته المتوقعة على افتراض ما يلي:

١' استمرار الدول الأعضاء في زيادة حجم الموارد المقدمة لإجراء عمليات الإحصاء المنتظمة مثل التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية والبيانات الإدارية؛

٢' تضافر جهود الجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الدوليين لدعم المواءمة الإحصائية وبناء القدرات؛

٣' أن يضطلع أعضاء اللجنة الأفريقية لتنسيق الإحصاءات، وهم مصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية مؤسسة بناء القدرات الأفريقية كل بدوره في تحسين التنسيق الإحصائي في المنطقة ضمن الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي، والميثاق الأفريقي للإحصاء.

البرنامج الفرعي ١٠: التنمية الاجتماعية

٧٤- هدف المنظمة: تعزيز التنمية البشرية والاجتماعية المستدامة الشاملة والعادلة وفقاً للالتزامات والأطر المتفق عليها دولياً وإقليمياً

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات للتنمية الاجتماعية شاملة وعادلة (أ) ١' زيادة عدد الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية التي تصمم وتنفذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية البشرية والاجتماعية، بما في ذلك متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤.

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١: ٥

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٥

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٥

٢' زيادة عدد المؤسسات الوطنية والهيئات الحكومية الدولية والجهات المعنية الأخرى التي تستخدم المعارف والمعلومات التي يولدها البرنامج الفرعي وتطَبَّقها

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١: ١٠

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٥

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٠

زيادة عدد الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية التي تعمّم شواغل التنمية البشرية في السياسات والاستراتيجيات الوطنية

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية على إدماج شواغل التنمية البشرية في السياسات والاستراتيجيات الوطنية، مع التركيز بشكل خاص على الهجرة، والنساء والشباب واحتياجات الفئات الضعيفة

مقاييس الأداء:

الفترة الأساسية ٢٠١٠-٢٠١١: ٥

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٥

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٥

الإستراتيجية

٧٥- يجري تنفيذ هذا البرنامج الفرعي في إطار المركز الأفريقي للمرأة والتنمية الاجتماعية، مع التركيز استراتيجياً على التنمية البشرية والاجتماعية. وسيستفيد البرنامج الفرعي من تضافر الجهود التي تراكمت خلال الفترات السابقة المكون كل منها من سنتين مع البرنامج الفرعي ٦، وسيواصل تعزيز هذه العلاقة لما يخدم المساواة بين الجنسين. وفي حين أن أفريقيا قد شهدت معدلات نمو اقتصادي جيدة نسبياً في السنوات الأخيرة، فإن المؤشرات الاجتماعية لا تزال متدنية، وبالتالي فإن التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية يبطئه عدم التوازن. ولدعم جهود الدول الأعضاء للاستجابة لتلك التحديات، سوف يستعين البرنامج الفرعي بالتركيز الاستراتيجي المعد خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ليسترشد به في تعزيز عمله في مجالات البحوث والدعم التقني، وبناء توافقات الآراء والحوار في مجال السياسات العامة للتنمية البشرية والاجتماعية. وسيستخدم البرنامج الفرعي أيضاً النهج القائم على الحقوق في عمله. وسوف تكون إستراتيجية البرنامج الفرعي ١٠ على الشكل التالي:

(أ) سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز تعاونه مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومصرف التنمية الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة من خلال آليات التشاور الإقليمية. وسيتم ربط الشراكات مع الجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني والشبكات لدعم تنفيذ البرامج.

(ب) سيستعين البرنامج الفرعي خلال فترة السنتين بلجنة التنمية البشرية والاجتماعية وهيئة مكتبها لكفالة تنفيذ البرامج والأنشطة المقررة ويتقاسم معها الخبرات. وسيعمل البرنامج الفرعي على توظيف نتائج استعراض تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٢٠ عاما لتنفيذ برنامج التنمية البشرية والاجتماعية.

(ج) سيواصل البرنامج الفرعي إجراء البحوث في مجال السياسات، وتوثيق أفضل الممارسات وتبادل المعارف وتنمية القدرات في المجالات القطاعية المختلفة للتنمية البشرية والاجتماعية. وسيرافق ذلك تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية. وقد شجعت لجنة التنمية البشرية والاجتماعية في دورتها الثانية لعام ٢٠١١ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال هذا البرنامج الفرعي، على إنشاء منبر معرفي للتنمية الاجتماعية يبرز أفضل الممارسات، والبيانات والمعلومات المتعلقة بالقضايا الرئيسية، ويقدم الدعم لإنشاء المراصد الوطنية والإقليمية للتنمية الاجتماعية. واقترحت ذات اللجنة أيضا أن يقوم البرنامج الفرعي بتيسير إنشاء شبكة من المنسقين فيما يخص قضايا التنمية الاجتماعية في كل دولة من الدول الأعضاء. وهذا ما يشكل جزءا هاما من إستراتيجية البرنامج الفرعي لتيسير الاتصال وتنفيذ الأنشطة على نحو فعال.

(د) خلال فترة السنتين، قام البرنامج الفرعي أيضا بإجراء بحوث للسياسات العامة عن تحركات السكان، بما في ذلك الهجرة الداخلية والدولية، وتُشرد السكان، وإعادة توزيعهم، وما لذلك من علاقات بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسيكون التركيز خصوصا على دعم الدول الأعضاء لدمج تحركات السكان والهجرة في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وكذلك في تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية وكفالة تيسير الحصول عليها.

العوامل الخارجية

٧٦- سيحقق البرنامج الفرعي أهدافه والانجازات المتوقعة منه بافتراض ما يلي:

١' أن تخصص الدول الأعضاء الموارد البشرية والاجتماعية لتطبيق أطر السياسات الإقليمية والدولية على التنمية الاجتماعية، ولاسيما الالتزامات الخاصة باستعراض تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٢٠ عاما؛ وبأطر السياسات العامة للاتحاد الأفريقي بشأن التنمية الاجتماعية، والهجرة الدولية، والشيخوخة والأسرة، والأشخاص ذوي الإعاقة؛ والالتزامات في إطار برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي؛

٢' أن تتخذ الدول الأعضاء تدابير لتزويد البرنامج الفرعي بالبيانات والتقارير في الوقت المناسب؛

٣' أن يبدي الشركاء الاستعداد للتعاون مع جهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومواءمة تلك الجهود.

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

٢/٥٥	إعلان الأمم المتحدة للألفية
٢/٥٧	إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
١٤٤/٥٧	متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
٢٧٠/٥٧ بء	التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي
١٤٢/٥٨	المراة والمشاركة في الحياة السياسية (البرنامج الفرعيان ٣ و ٦)
٢٢٠/٥٨	التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية
٢٦٩/٥٨	تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات
٢٢٨/٥٩	الأنشطة المضطلع بها خلال السنة الدولية للمياه العذبة، ٢٠٠٣، والأعمال التحضيرية للعقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه (البرنامج الفرعيان ٢ و ٥)
١/٦٠	نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥
٢٣٤/٦١	تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا
٢١٥/٦٤	التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر
٢٢٢/٦٤	وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
١/٦٥	الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
١٠/٦٥	تحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف من أجل القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

١٦٩/٦٥	منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
١٧٣/٦٥	تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة
١٧٤/٦٥	عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)
١٧٥/٦٥	التعاون في ميدان التنمية الصناعية
٢١٤/٦٥	حقوق الإنسان والفقر المدقع
٢١٨/٦٥	تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان
٢٤٠/٦٥	الجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما
٢٦٣/٦٥	التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية (البرنامجان الفرعيان ٤ و ٧)
٢٧٤/٦٥	التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي
٢٧٨/٦٥	تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها
٢٨٠/٦٥	برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا
٢٨٤/٦٥	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
١٣٧/٦٦	إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان
١٣٩/٦٦	تعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال حماية الطفل
١٥٥/٦٦	الحق في التنمية
١٥٨/٦٦	الحق في الغذاء (البرنامج الفرعي ٢)
١٦١/٦٦	العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان (البرنامجان الفرعيان ٣ و ١٠)
٢١٣/٦٦	مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

٢١٤/٦٦	إجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر
٢١٥/٦٦	عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)
٢١٦/٦٦	دور المرأة في التنمية
٢١٧/٦٦	تنمية الموارد البشرية
٢١٩/٦٦	التعاون في ما بين بلدان الجنوب
٢٢٠/٦٦	التنمية الزراعية والأمن الغذائي
٢٢٢/٦٦	الدولية للزراعة الأسرية، ٢٠١٤
٢٢٣/٦٦	نحو إقامة شراكات عالمية
٢٢٤/٦٦	تمكين الناس والتنمية
قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
٤٦/١٩٩٨	تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
٥/١٩٩٩	القضاء على الفقر وبناء القدرات
٢٤٦/٢٠٠٤	التعاون الإقليمي
٤/٢٠٠٧	استعراض الجهاز الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا
٣٣/٢٠٠٧	تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة
E/2009/L.12	مشروع الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٩ المقدم من رئيس المجلس (تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي)

- ٦/٢٠٠٩ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (البرنامج الفرعي ١٠)
- ١٩/٢٠٠٩ أعمال لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (البرنامج الفرعيان ٥ و ٩)
- ٢٠/٢٠٠٩ الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (البرنامج الفرعيان ١ و ١٠)
- ٢٥/٢٠٠٩ تحسين جمع البيانات والإبلاغ عنها وتحليلها لنشر المعرفة بالاتجاهات السائدة في مجالات محددة من مجالات الجريمة (البرنامج الفرعيان ٣ و ٩)
- ٢٩/٢٠٠٩ دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٦/٦١
- ٣٢/٢٠٠٩ البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع (البرنامج الفرعي ٥)
- ٦/٢٠١١ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة (جميع البرامج الفرعية)
- ٧/٢٠١١ التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
- ٨/٢٠١١ تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- ٨٤٤ (د-٣٩) تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للاستجابة على نحو أفضل لأولويات أفريقيا
- ٨٥٣ (د-٤٠) استعراض الجهاز الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا
- ٨٦٢ (د-٤٢) تعزيز تعبئة الموارد المحلية
- ٨٦٥ (د-٤٢) الأمانة المالية والاقتصادية العالمية
- ٨٦٨ (د-٤٣) استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا
- ٨٧٠ (د-٤٣) تغير المناخ والتنمية في أفريقيا

٨٧٢ (د - ٤٣) تعزيز النمو المستدام بمعدلات عالية لخفض معدلات البطالة في أفريقيا

٨٧٨ (د - ٤٣) مبادرات لتنمية أفريقيا

٨٨٠ (د - ٤٤) الأهداف الإنمائية للألفية

٨٨١ (د - ٤٤) تعزيز الدعم المقدم من الأمم المتحدة للتعجيل بتنفيذ البرنامج العشري لبناء القدرات وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)

٨٨٣ (د - ٤٤) المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر: آلية أفريقية جامعة للتشارك في تحمل المخاطر الناجمة عن الكوارث

٨٨٥ (د - ٤٤) تمويل الصحة في أفريقيا

٨٨٦ (د - ٤٤) التدفقات المالية غير المشروعة

البرنامج الفرعي ١ - تحليل الاقتصاد الكلي والتمويل والتنمية الاقتصادية

قرارات الجمعية العامة

١٩٧/٥٤ نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية

٢١٤/٦١ دور الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر

١٩٣/٦٤ متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج المؤتمر الاستعراضي للتنمية لعام ٢٠٠٨ (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية)

١٤٦/٦٥ الآليات الابتكارية لتمويل التنمية

١٦٩/٦٥ منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

١٧٥/٦٥ التعاون في ميدان التنمية الصناعية

٢٨٠/٦٥ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا

٢٨٦/٦٥ إستراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا

متابعة المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية	٣١٣/٦٥
طرائق عقد الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية	٣١٤/٦٥
النظام المالي الدولي والتنمية	١٨٧/٦٦
القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية	١٨٩/٦٦
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	١٩١/٦٦
دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل	٢١٠/٦٦
مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا	٢١٣/٦٦
عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)	٢١٥/٦٦

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

النهج المتناسق والمتكامل لمنظومة الأمم المتحدة الرامي إلى تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأقل البلدان نموا، من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة	٤٨/٢٠٠٤
المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	٦٤/٢٠٠٤
دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع	٢/٢٠٠٧
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	٣٠/٢٠٠٧
تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا	٣١/٢٠٠٩
برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا	٩/٢٠١١
تقديم الدعم إلى جمهورية جنوب السودان	٤٣/٢٠١١

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

المعونة من أجل التجارة	٨٤٧ (د-٤٠)
تمويل التنمية	٨٤٨ (د-٤٠)

٨٦٢ (د-٤٢) تعزيز تعبئة الموارد المحلية

٨٦٥ (د-٤٢) الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

٨٦٧ (د-٤٣) تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا

٨٦٩ (د-٤٣) الاستعراض الإقليمي الأفريقي لتنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠

٨٧٦ (د-٤٣) إنشاء المؤسسات المالية الأفريقية

البرنامج الفرعي ٢ - الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

قرارات الجمعية العامة

١٩١/٤٧ الترتيبات المؤسسية لمتابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٢١٤/٥٤ حفظ النظم الإيكولوجية الحراجية لوسط أفريقيا وتنميتها بشكل مستدام

٢٧١/٥٧ مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات

٢٠٠/٦٠ السنة الدولية للصحارى والتصحر، ٢٠٠٦

٨/٦٢ استعراض عام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ

١٩٨/٦٤ استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥

٢٠١/٦٤ عقد الأمم المتحدة للصحاري ومكافحة التصحر (٢٠١٠-٢٠٢٠)

١٥٤/٦٥ الدولية للزراعة الأسرية، ٢٠١٣

١٥٨/٦٥ التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينيو

٦٨/٦٦ استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة

١٥٨/٦٦ الحق في الغذاء

١٩٥/٦٦	تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية
١٩٧/٦٦	تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
١٩٨/٦٦	متابعة وتنفيذ إستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
١٩٩/٦٦	الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث
٢٠٠/٦٦	حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة
٢٠١/٦٦	تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا
٢٠٢/٦٦	اتفاقية التنوع البيولوجي
٢٠٥/٦٦	التنمية المستدامة للجبال
٢٠٦/٦٦	تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة
٢٢٠/٦٦	التنمية الزراعية والأمن الغذائي

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٨/٢٠٠٤	النهج المتناسق والمتكامل لمنظومة الأمم المتحدة الرامي إلى تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأقل البلدان نمواً، من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة
٢٨/٢٠٠٩	دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري المتعلق بالأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً المتعلقة بالتنمية المستدامة، الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٨

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٠٠ (د-٣٠) الإستراتيجية وخطة العمل لتقييم الموارد المائية وتنميتها وإدارتها في أفريقيا

٨٠١ (د-٣٠) الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في أفريقيا

٨٧٠ (د - ٤٣) تغير المناخ والتنمية في أفريقيا

٨٧٧ (د - ٤٣) نحو تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا

٨٨٤ (د - ٤٤) تغير المناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا

البرنامج الفرعي ٣ - الحوكمة والإدارة العامة

قرارات الجمعية العامة

مباشرة الأعمال الحرة والخصصة تحقيقاً للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة	١٨٠/٤٨
تدابير مكافحة الفساد	١٢٨/٥٤
الأعمال التجارية والتنمية	٢٠٤/٥٤
الإدارة العامة والتنمية	٣٤/٦٠
دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة	٧/٦٢
سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي	١١٦/٦٤
الجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما	١٤٨/٦٤
منع أنشطة السمسرة غير المشروعة ومكافحتها	٧٥/٦٥
دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية	٩٤/٦٥
التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي	١٢٣/٦٥
منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	١٦٩/٦٥
المراة والمشاركة في الحياة السياسية	١٣٠/٦٦
تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إرساء الديمقراطية	١٦٣/٦٦

المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها	١٦٩/٦٦
تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها عن طريق تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات	٢٠٩/٦٦

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الإدارة العامة والتنمية	٣/٢٠٠٥
دعم إعداد وتنفيذ البرامج الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٣/٢٠٠٩
تحسين جمع البيانات والإبلاغ عنها وتحليلها لنشر المعرفة بالاتجاهات السائدة في مجالات محددة من مجالات الجريمة	٢٥/٢٠٠٩
الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي	٣٣/٢٠٠٩

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٧٩ (د - ٤٤) تسيير التنمية في أفريقيا: دور الدولة في التحول الاقتصادي

٨٨٦ (د - ٤٤) التدفقات المالية غير المشروعة

البرنامج الفرعي ٤ - تسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

قرارات الجمعية العامة

دعم منظومة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في أفريقيا	١٠٢/٥٠
التعاون الإقليمي في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية	٤/٥٧
مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات	٢٥٢/٦٠
التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٢١٧/٦٢
إرساء ثقافة عالمية لأمن الفضاء الحاسوبي واستعراض الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات	٢١١/٦٤

٤١/٦٥	التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي
٦٨/٦٥	تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي
٣١١/٦٥	تعدد اللغات
١٨٤/٦٦	تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
٢١١/٦٦	تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨/٢٠٠٧	تدفق المعلومات لمتابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات
٧/٢٠٠٩	تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات
١٦/٢٠١١	تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات
١٧/٢٠١١	تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٧٥٨ (د-٢٨)	دور رسم الخرائط والاستشعار من بُعد ونظم المعلومات الجغرافية في التنمية المستدامة
٧٦٦ (د-٢٨)	تعزيز نظم المعلومات الإنمائية من أجل التعاون والتكامل الإقليميين في أفريقيا
٧٨٩ (د-٢٩)	تعزيز نظم المعلومات بهدف تحقيق الانتعاش والتنمية المستدامة في أفريقيا
٧٩٥ (د-٣٠)	بناء نظم المعلومات السريعة في أفريقيا
٨١٢ (د-٣١)	تنفيذ مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي
٨١٧ (د-٣١)	المؤتمر الإقليمي الأفريقي بشأن العلم والتكنولوجيا
٨٨٧ (د-٤٤)	تعزيز العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أفريقيا

البرنامج الفرعي ٥: التكامل الإقليمي والهياكل الأساسية والتجارة

قرارات الجمعية العامة

١٢٦/٥٠	توفير مياه الشرب والمرافق الصحية
١٨٠/٥٦	إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية
٢٠١/٥٨	برنامج عمل أمماتي لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية
٢١٧/٥٨	العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥
٢٥٥/٦٤	تحسين السلامة على الطرق في العالم
١٥١/٦٥	السنة الدولية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع
١٥٣/٦٥	متابعة السنة الدولية للصرف الصحي، ٢٠٠٨
١٧٥/٦٥	التعاون في ميدان التنمية الصناعية
٩٤/٦٦	تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والأربعين
١٨٥/٦٦	التجارة الدولية والتنمية
١٩٠/٦٦	السلع الأساسية
٢١٠/٦٦	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل
٢١٤/٦٦	إجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر
٢١٩/٦٦	التعاون في ما بين بلدان الجنوب
٢٢٣/٦٦	نحو إقامة شراكات عالمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٢/٢٠١١	الربط القاري بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق
٢٥/٢٠١١	أعمال لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨١٨ (د-٣١)	تعزيز تنمية واستغلال الموارد المعدنية في أفريقيا
٨١٩ (د-٣١)	تعزيز تنمية واستغلال موارد الطاقة في أفريقيا
٨٢٢ (د-٣١)	تنفيذ المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية: تعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وترشيد أنشطة الجماعات الإقليمية ودون الإقليمية والمواءمة بين تلك الأنشطة

البرنامج الفرعي ٦ - الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية

قرارات الجمعية العامة

القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة بما في ذلك الجرائم المحددة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"	١٦٧/٥٩
الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية	٢٤٨/٥٩
مستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة	٢٢٩/٦٠
تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة	١٨٧/٦٥
اليوم الدولي للأرامل	١٨٩/٦٥
الاتجار بالنساء والفتيات	١٩٠/٦٥
العنف ضد العاملات المهاجرات	١٢٨/٦٦
تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية	١٢٩/٦٦
المرأة والمشاركة في الحياة السياسية	١٣٠/٦٦
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	١٣١/٦٦
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة	١٣٢/٦٦
الطفلة	١٤٠/٦٦
دور المرأة في التنمية	٢١٦/٦٦

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاستنتاجات التي اعتمدها لجنة وضع المرأة بشأن مجالات الاهتمام الأساسية المحددة في منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة	١٢/١٩٩٨
الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن مشاركة المرأة في وسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتمكينها من الوصول إليها وتأثير هذه الوسائط والتكنولوجيات واستخدامها كأداة للنهوض بالمرأة وتمكينها	٤٤/٢٠٠٣
استعراض استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها في قراره ٢/١٩٩٧ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة	٤/٢٠٠٤
تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة	١٢/٢٠٠٩
مستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة	١٣/٢٠٠٩
دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً بالنسبة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٥/٢٠١١

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٠٢ (د-٣٠) منهاج العمل الأفريقي: الموقف الأفريقي الموحد من أجل النهوض بالمرأة

٨٢٤ (د-٣١) متابعة مؤتمري داكار وبيجين: تنفيذ مناهج العمل العالمية والإقليمية للنهوض بالمرأة (١٩٩٦)

البرنامج الفرعي ٧ الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

- | | |
|----------|---|
| العنصر ١ | لأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في شمال أفريقيا |
| العنصر ٢ | لأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في غرب أفريقيا |
| العنصر ٣ | الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في وسط أفريقيا |
| العنصر ٤ | الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في شرق أفريقيا |
| العنصر ٥ | الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في الجنوب الأفريقي |

قرارات الجمعية العامة

- | | |
|--------|---|
| ١٨٠/٥٦ | إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية |
| ٥١/٦١ | التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي |
| ٢٣٤/٦١ | تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا |
| ٩٠/٦٥ | تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط |
| ٢٠١/٦٦ | تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا |
| ٢١٤/٦٦ | إجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر |

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- | | |
|---------|--|
| ٧/٢٠١١ | التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية |
| ١٢/٢٠١١ | الربط القاري بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق |
| ٤٣/٢٠١١ | تقديم الدعم إلى جمهورية جنوب السودان |

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- | | |
|-------------|---|
| ٨٢٨ (د-٣٢) | مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات: تعزيز الوجود دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا |
| ٨٢٨ (MFC 1) | إصلاح اللجان الإقليمية: العلاقات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا (قرار الاجتماع الأول للجنة المتابعة الوزارية) |

٨٧٤ (د - ٤٣) تعزيز المكاتب دون الإقليمية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

البرنامج الفرعي ٨ - التخطيط والإدارة في مجال التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٣/٢٠١١ المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٧٩٩ (د-٣٠) تعزيز التنمية البشرية في أفريقيا
٨٣٩ (د-٣٥) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط
٨٤٦ (د-٣٩) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط
٨٥١ (د-٤٠) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط
٨٧٥ (د-٤٣) تصحيح مسار المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

البرنامج الفرعي ٩ - الإحصاءات

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٧/٢٠٠٠ المؤشرات الأساسية للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية الأمم المتحدة على كافة الأصعدة
١٣/٢٠٠٥ برنامج تعداد السكان والمساكن في العالم سنة ٢٠١٠
٦/٢٠٠٦ تعزيز القدرة الإحصائية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٤٩ (د-٤٠) الإحصاءات وبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا
٨٧١ (د-٤٣) إستراتيجية مواءمة الإحصاءات وتنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء
٨٨٢ (د-٤٤) تطبيق الميثاق الأفريقي للإحصاء والإستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا

البرنامج الفرعي ١٠ - التنمية الاجتماعية

قرارات الجمعية العامة

٥/٤٧ إعلان بشأن الشيخوخة
١٢٨/٤٩ تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
٨١/٥٠ برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها
١٠٧/٥٠ الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر
٣٥/٦٠ تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي
١٣١/٦٢ تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين
١٣٣/٦٤ متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها

إعلان عام ٢٠١٠ السنة الدولية للشباب: الحوار والتفاهم المتبادل	١٣٤/٦٤
تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلات تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	١٥٢/٦٥
عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)	١٦٣/٦٥
الهجرة الدولية والتنمية	١٧٠/٦٥
عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع	١٨٣/٦٥
تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده	١٨٦/٦٥
متابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤	٢٣٤/٦٥
نطاق اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وطرائق عقده وشكله وتنظيمه	٢٣٨/٦٥
تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالشباب	٢٦٧/٦٥
تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة الملاريا والقضاء عليها في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠١٥	٢٧٣/٦٥
الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تكثيف جهودنا الرامية إلى القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز	٢٧٧/٦٥
الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن موضوع الشباب: الحوار والتفاهم المتبادل	٣١٢/٦٥
السياسات والبرامج المتصلة بالشباب	١٢١/٦٦
دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية	١٢٣/٦٦
اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة	١٢٤/٦٦
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	١٢٥/٦٦
الاستعدادات المتخذة لإحياء الذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة	١٢٦/٦٦
متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة	١٢٧/٦٦
تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا	١٣٥/٦٦
حقوق الطفل	١٤١/٦٦
حماية المهاجرين	١٧٢/٦٦
تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)	٢٠٧/٦٦
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري	٢٢٩/٦٦
الإجراءات الأساسية لمواصلات تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	د١-٢/٢١
مبادرات أخرى من أجل التنمية الاجتماعية	د١-٢/٢٤

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الهجرة الدولية والتنمية	٢/١٩٩٧
الحملة العالمية للقضاء على الفقر	٤٢/٢٠٠١

- ١٣/٢٠٠٣ التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية: تنفيذ الأهداف الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
- ١٣/٢٠٠٥ برنامج تعداد السكان والمساكن في العالم سنة ٢٠١٠
- ٢٧/٢٠٠٧ ملحق برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها
- قرارات ومقررات لجنة السكان والتنمية

- ١/٢٠٠٧ الهياكل المتغيرة لأعمار السكان وآثارها على التنمية
- ١/٢٠١٠ الصحة والمرض والوفيات والتنمية
- ١/٢٠١١ الخصوبة والصحة الإنجابية والتنمية
- ١٠١/٢٠١١ الموضوعان الخاصان للجنة السكان والتنمية في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- ٧٤٨ (د-٢٨) السكان والأسرة والتنمية المستدامة
- ٨٣٢ (د-٣٣) فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا